الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور التحفيز الضريبي في تنمية الاستثمار السياحي

-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- عليلي منى
- دهوم وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

- زواق الحواس

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ولهي بوعلام	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
زواق الحواس	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بلواضح الجيلالي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُم E سورة إبراهيم، الآية 07

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما وفقنا إليه .

بأرق عبارات الشكر والثناء، نتقدم بالشكر إلى أستاذنا المشرف

الدكتور زواق الحواس الذي كان لنا سندا بمعنى الكلمة سواء من

حيث التوجيه أو متابعته وتركيزه على كل صغيرة و كبيرة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

.

منى وفاء

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل :

إلى من كان حلمه أن يراني في هذه المرتبة، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني السعي دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، ستبقى كلماتك نجوما في سماء العمر، أهتدي بها في درب الحياة اليوم وفي الغد وإلى الأبد، إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الشمعة التي تنير طريقي، إلى التي تمضي زهاء عمرها تحف طموحي بعبير الأمل، إلى التي تسقيني من ندى حبها و فيض حنانها، إلى أمي أطال الله في عمرها.

إلى من تربيت وكبرت بينهم إخوتي و أخواتي وإلى أولادهم.

إلى كل أصدقاء وصديقات الدرب دون استثناء.

إلى كل أساتذتي الأفاضل تقديرا واعترافا لهم بالجميل.

إلى كل من سعى إلى طلب العلم والمعرفة.

منى

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق العلم إلى القلب الكبير (**أبي**).

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (**أمي**) إلى رياحين حياتي (أخواتي).

إلى القلب الطاهر والنفس البريئة (**أخي**).

إلى سندي في الحياة (**زوجي**).

إلى الروح التي سكنت روحي الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قناديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة الذين أحبتهم وأحبوني (**أصدقائي**).

وفاء.

الفهارس

الفهارس

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الخلفية النظرية للاستثمار السياحي والحوافز الضريبية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة	03
المطلب الأول: ماهية السياحة	03
المطلب الثاني: أركان وخصائص السياحة وعوامل انتشارها	05
المطلب الثالث: أنواع السياحة وأهميتها	08
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي	14
المطلب الأول: تعريف الاستثمار السياحي ومجالاته	14
المطلب الثاني: محددات وأنواع الاستثمار السياحي	17
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الاستثمار السياحي ومعيقاته	19
المبحث الثالث: ماهية التحفيزات الضريبية	22
المطلب الأول: تعريف التحفيزات الضريبية	22
المطلب الثاني: أشكال التحفيزات الضريبية	26
المطلب الثالث: الشروط والعوامل المتحكمة في فعالية التحفيزات الضريبية	28

خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في إطار (ANDI) وترقية مساهمته في الاقتصاد الوطني	
تمهيد	35
المبحث الأول: التعريف بالوكـــالة وأنظمة التحفيــز الضريبي المنتهجة في إطارها	36
المطلب الأول: التعريف بالوكالة	36
المطلب الثاني: أنظمة التحفيز الضريبي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	39
المطلب الثالث: الحوافز الضريبية لقطاع السياحة والحرف التقليدية في إطار القانون الضريبي العام	47
المبحث الثاني: أثر مساهمة الحوافز الضريبية على تطوير الاستثمار السياحي في إطار وكالة تطوير الاستثمار 2002- 2016	50
المطلب الأول: مساهمة الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار السياحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	50
المطلب الثاني: تطور الهياكل السياحية في الجزائر	61
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار السياحي في الجزائر	65
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	81
الملخص	

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المشاريع السياحية المحدثة في اطار وكالة تطوير الاستثمار في (الفترة 2002-2016)	50
02	المشاريع الاستثمارية السياحية الأجنبية المحدثة في إطار Andi للفترة (2002-2016)	51
03	توزيع المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)	52
04	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002 -2016)	54
05	أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016	56
06	أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية الأجنبية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016	58
07	ترتيب الدول العربية في تقارير تنافسية السياحة والسفر في الفترة 2009-2015	60
08	تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة في الجزائر للفترة (2001-2013)	61
09	توزيع الفنادق حسب التصنيف في الفترة (2001-2011)	63
10	تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (2001-2013)	64
11	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	66
12	تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي للفترة (2005-2013)	68
13	نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (2005-2013)	70
14	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في معدل التنمية الاقتصادية مقارنة بين الجزائر- تونس- المغرب للفترة 2014-2015	71
15	تطور القوى العاملة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة (2001-2015)	72
16	مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب عمل مقارنة بين الجزائر تونس المغرب	73
17	تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر في الفترة 2005- 2013	74

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة	25
02	توزيع المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016)	53
03	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المحدثة في إطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002- 2016)	55
04	أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016	57
05	أهمية مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016	59
06	تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة في الجزائر للفترة (2001-2013)	62
07	تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (2001-2013)	65
08	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر	67

المقدمة

إن الخلل الهيكلي الذي يميز الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخيله على المحروقات، التي تبقى رهينة تقلبات الأسعار في السوق الدولية حتم ضرورة السعي إلى بناء اقتصاد قائم على التنويع من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتي من بينها القطاع السياحي، الذي يعد أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم اليوم، والذي تقوم عليه اقتصاديات كثير من الدول، باعتباره قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعمولات الصعبة، وإتاحة فرص العمل للأيادي العاملة، ولأجل ذلك وضعت الجزائر العديد من الآليات والسياسات الهادفة لتشجيع الاستثمار السياحي.

1- الإشكالية:

لقد كانت التحفيزات الضريبية من اهم الوسائل التي اعتمدتها الجزائر لتشجيع الاستثمار السياحي، وجعله من ركائز الاقتصاد الوطني من جهة، وزيادة حجم المداخيل الضريبية من جهة أخرى ومن ثمة الخروج من التبعية للمحروقات وإذ كان لابد من محاولة تقييم نتائج هذه التجربة، ومنه تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة في ما يلي:

❖ **ما هو دور التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر؟**

وقد تم تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياحة والاستثمار السياحي ؟
- ما المقصود بالتحفيزات الضريبية ؟ وماهي أدواتها في ترقية الاستثمار السياحي ؟
- هل ساهمت التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار؟

2- فرضيات البحث: للإجابة عن الأسئلة السابقة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- تعد التحفيزات الضريبية من أهم آليات تنمية الاستثمار السياحي وترقية مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني.
- ساهمت التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الناشطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر.

3- أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز الأهم منها فيما يلي:

- تسليط الضوء على التأصيل النظري للاستثمار السياحي والتحفيزات الضريبية.
- إبراز دور التحفيزات في تنمية الاستثمار السياحي.
- تقييم مساهمة التحفيزات الضريبية الممنوحة في إطار Andi في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر.
- إبراز مساهمة التحفيزات الضريبية في ترقية مساهمة القطاع السياحي في تنويع الاقتصاد الجزائري.

4- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ضرورة تنمية القطاع السياحي، وبيان آلية تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر للمساهمة في التنويع الاقتصادي من جهة، وتوسيع المداخيل من العملات الصعبة وخلق مناصب شغل من جهة أخرى.

5- حدود البحث: تمثلت حدود البحث فيما يلي:

الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة 2001-2016.

الحدود المكانية: تتعلق الدراسة بدور التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(Andi).

6- أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- الرغبة في البحث في الموضوع.
- يشكل القطاع السياحي البديل الأمثل مع نفاذ الثروات النفطية في الجزائر.
- أهمية التحفيزات الضريبية في تعميق الرغبة في الاستثمار السياحي لدى المستثمرين والانعكاس الإيجابي لذلك على تنويع الاقتصاد الوطني.

7- منهج وأدوات البحث:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع، من خلال استعراض الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار السياحي والتحفيزات الضريبية، وتحليل دور هذه الأخيرة في تنمية الاستثمار السياحي.

لذا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المتنوعة من الكتب والمجلات والبحوث الأكاديمية المقدمة في المؤتمرات والمجلات والتقارير.

8- الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع نذكر:

- عبد الله العياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حضيرة الطاسيلي بولاية إليزي –أنموذجا– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015-2016، والتي قام فيها الباحث بالإجابة عن التساؤلات التالية: "ما هو واقع السياحة البيئية في الجزائر، وماهي الاستراتيجيات الجديدة التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة"، ومن أهم النتائج التي توصل إليها نذكر ما يلي:

- لا تزال وضعية القطاع السياحي في الجزائر هشة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإمكانيات والمقومات المميزة التي تمتلكها الجزائر.
- حاولت الجزائر تدارك الأمر بشأن قطاع السياحة من خلال اعتماد استراتيجية تنموية شاملة تتمثل في المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT 2025.

➢ شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر-03-2014-2015، والتي عالجت إشكالية:

"ما هو واقع السياحة في الاقتصاد الوطني، وماهي آليات تفعيلها في ضل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر ما يلي:

- السياحة نسيج صناعي متكامل يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية وعلى المتغيرات الكلية من خلال اثرها على الدخل و ميزان المدفوعات و التشغيل.
- رغم الثراء الطبيعي وامتلاك الجزائر للجذب السياحي إلا أن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع ظلت عاجزة عن النهوض بالقطاع السياحي.
- ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا، حيث تذيلت الجزائر المراتب الأخيرة في التقارير الدولية.

➢ عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعيقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر-03-، 2012- 2013 والتي عالجت الإشكالية:

"في ظل الوضعية الحالية التي يوجد عليها القطاع السياحي في الجزائر، ماهي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الإمكانيات السياحية

المتوفرة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025"، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر ما يلي:

- تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة، من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل للكثير من الفئات السكانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من دول العالم.
- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ولم يرق إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية منها، التي يمكن أن تجعل من الجزائر بلدا مستقطبا للسياح، وقادرة على منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي.

➢ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012 والتي عالجت إشكالية: "ما دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق تنمية المستدامة"، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها نذكر ما يلي:

- هناك عجز في الميزان السياحي الجزائري.
- تلعب السياحة دورا ضعيف في الاقتصاد الجزائري.
- تتبنى الجزائر استراتيجية لتشجيع السياحة المستدامة.

➢ مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة بسكرة، 2009-2010 والتي عالجت الإشكالية التالية: "هل نجح المشرع الجزائري في تحقيق الموازنة بين بين مصلحة المستثمرين والدولة من خلال هذه السياسة الضريبية"، ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- لاتـزال السياســة الضــريبية إحــدى الأدوات المســتخدمة مــن الحكومــة لجــذب وتوجيــه الاستثمارات رغم ما يثار من جدل حول فعاليتها.
- الاستمرار في منح الحوافز الضريبية بشكل عام دون اعتماد منهج الاستهداف.

نلاحظ أن الدراسات السابقة قد أهملت دور التحفيز الضريبي في تشجيع الاستثمار السياحي مما شجعنا عن البحث في الموضوع.

9- هيكل البحث: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** يتناول التأصيل النظري للسياحة والاستثمار السياحي، وكذا التعريف بالحوافز الضريبية.

- **الفصل الثاني:** يتناول دور التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال التطرق إلى تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وترقية مساهمته في الاقتصاد الوطني.

الخلفية النظرية للاستثمار السياحي والحوافز الضريبية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار السياحي أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإنشاء ومضاعفة الثروات، لذا أصبح القطاع السياحي يمثل موردا اقتصاديا هاما لكثير من دول العالم لاعتباره قطاعا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني، تحسين ميزان المدفوعات، مصدرا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى العمل على ترقية هذا القطاع من خلال مختلف سياساتها الاقتصادية، وعادة ما تكون الحوافز الضريبية ابرز آليات دعم هذا القطاع، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز خصوصيات وأهمية هذا القطاع وما يتوفر عليه التحفيز الضريبي من الأدوات التي يمكنها ترقية الاستثمار به من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياحة؛

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي؛

المبحث الثالث: ماهية التحفيزات الضريبية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول وحظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية، وعاملا من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: ماهية السياحة.

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة نظرا للاختلاف بين وجهات نظر الباحثين واختلاف معايير التمييز بينها، وسوف نلقي الضوء على البعض منها:

الفرع الأول: مفهوم السياحة عند بعض الباحثين.

من أبرز التعاريف في هذا المجال نورد الآتي:

1. **تعريف جارتنر(Gartner):** " السياحة عبارة عن عملية تنطوي على تغيير في المكان والخطوات الزمنية بحثا عن المتعة والتسلية والراحة."[1]
2. **تعريف Dann:** "حيث أشار إلى مفهوم جديد للسياحة فهو يعتبرها نشاطا سياسيا أكثر من كونه اقتصاديا، وهو الذي يرى أن السياحة لا تقتصر في كونها عملية تفاعل وإنما هي وسيلة وأداة مهمة لتحقيق السلام في العالم."[2]
3. **تعريف جليلة حسن حسين:** "السياحة تعني حركة الأشخاص الذين يبتعدون مؤقتا عن مقر إقامتهم للإقامة في مكان آخر، مستخدمين الإمكانيات الاقتصادية والثقافية لإشباع رغباتهم من حياة وثقافة ورغبات شخصية أي كان نوعها".[3]

---

[1]– إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص29–30.

[2]– إياد عبد الفتاح النسور، **الأسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008، ص24.

[3]– أبو بكر عوني عطية علي، **التخطيط لموارد السياحة الرياضية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة لنشر، الإسكندرية، 2011، ص 54.

الفرع الثاني: مفهوم السياحة لدى المنظمة العالمية للسياحة.

قامت المنظمة العالمية للسياحة بتعريف السياحة على أنها " مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الإفراد، خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".[1]

الفرع الثالث: مفهوم السائح.

لقد تعددت تعاريف السائح منها:

1. تعريف الأمم المتحدة 1937: حيث عرفت السائح على النحو التالي" الشخص الذين يسافر من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة أو من أجل العمل والتجارة والمسافر في رحلات بحرية حتى لو قضى مدة أقل من 24 ساعة".[2]

2. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما 1963): " السائح هو الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه الأصلي وبناء على ذلك نجد التعريف يشمل فئتين من الزائرين هما السائحون والمتنزهين."[3]

/ السائحون Touriste: "وهم الزائرون المؤقتين الذين يقيمون لمدة 24 ساعة على الأقل في الدولة التي يزورونها والذي يكون الغرض من رحلتهم قضاء وقت الفراغ والترفيه وقضاء إجازة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، الاجتماعات، والمؤتمرات."[4]

---

[1] -Jean Pierre et Michel Balfet, **Management du touri sme**, 2éme Edition Pearson Education, France, 2007, p4.

[2]- هالة عبد الرحمان الرفاعي، **التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، دراسة في أنثروبولوجيا السياحة**، الطبعة الثانية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، 1998، ص64.

[3]- بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحة الأقاليم السياحية في العالم**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص24.

[4]- صفاء عبد الجبار الموسوي ومن معه، **التقدم التقني في الصناعة السياحة**، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص64.

/ المتنزهون Excursionists: "هم الزائرون المؤقتين لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورنها."[1]

المطلب الثاني: أركان وخصائص السياحة وعوامل انتشارها.

إن عملية الاستقطاب السياحي لا تتحقق إلا إذا تأكد السائح بتوفر الظروف المهيأة ليحظى بأحسن استقبال، من هياكل قاعدية وخدمات بمختلف أنواعها، والتي تعتبر أساسية في صناعة السياحة ومن هنا سنتطرق إلى أركان السياحة فيما يلي:

الفرع الأول: أركان السياحة.

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

1. **النقل:** إن النشاط السياحي له ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذا أنه لا يمكن أن تنشأ وتتطور السياحة، دون تطور وسائل النقل وتوفير طرق المواصلات وخدماتها.[2]
2. **الإيـواء:** لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء، فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية، والمخيمات.[3]
3. **البرامج:** لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحجز له مسبقا أو عند وصوله البلد المعني، وهذا البرنامج يشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية، الدينية أو الطبيعية أو الرياضية بالإضافة إلى السياحة الأخرى مثل المحلات، الأسواق، والمنتزهات.[4]

---

[1]– أسعد حماد موسى أبو رمان، **التسويق في صناعة السياحة والضيافة**، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص29.

[2]– حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011–2012، ص22.

[3]– مصطفى يوسف كافي، **الأمن السياحي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص27.

[4]– ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص44.

الفرع الثاني: خصائص السياحة.

تتعدد خصائص السياحة نذكر منها:

1. ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي؛
2. تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية؛
3. لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توافر الموارد وتنوع القدرات والخدمات وغيرها؛
4. يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعوامل الثقافية والسياسية التي يصعب على الدولة التحكم فيها؛
5. ارتباط الصناعة السياحية بقضايا التنمية الاقتصادية والسياسية في كثير من الدول وخاصة الدول النامية؛
6. عدم سيادة المنافسة خاصة لبعض المقومات والموارد السياحية والنادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة؛
7. تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عنه اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها؛
8. ارتباط الطلب السياحي بالمرونة؛
9. يتوقف الطلب السياحي إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح.[1]

[1]– عبد السلام أبو قحف، **صناعة السياحية في مصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص65.

الفرع الثالث: عوامل انتشار السياحة.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار السياحة منها:

1. التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير أدى إلى التقدم الكبير في وسائل النقل البري والبحري والجوي؛
2. ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخول في كثير من دول العالم أدى إلى الاهتمام بالسياحة كنشاط إنساني له أهمية وضرورة في مجتمعات هذه الدول؛
3. التقدم الكبير في مجال المعلومات والاتصالات أدى إلى توفير المعلومات والبيانات وتحقيق الاتصال الجيد بين الدول المصدرة للسائحين والدول المستقبلة لهم؛
4. ظروف العمل وأساليب الحياة السائدة في الدول المصدرة، لسائحين جعلت غالبية الشعوب ومجتمعات هذه الدول تتجه إلى السياحة والسفر لممارسة مختلف الأنشطة والأنماط السياحية المعروفة؛
5. اهتمام كثير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى إقبال الكثيرين من السائحين لزيارتها والاستمتاع بما بها من مغريات سياحية؛
6. ظهور الرحلات السياحية الجماعية الشاملة التي تنظمها الشركات السياحية العالمية في معظم دول العالم بالتعاون مع شركة الطيران بأسعار مخفضة، مما ساعد كثيرا على اتساع الطلب السياحي في مختلف الدول السياحية.[1]

[1]– علي فلاح الزعبي، **التسويق السياحي والفندقي مدخل صناعة السياحة والصناعية والضيافة** ،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص202–203.

المطلب الثالث: أنواع السياحة وأهميتها.

تحتل السياحة مكانة هامة وقد صنفت إلى عدة أنواع ووفقا لعدة عناصر وهي:[1]

الفرع الأول: أنواع السياحة.

تصنف السياحة طبقا لعدة معايير منها:

1. **معيار الهدف:** حسب هذا المعيار تصنف إلى:

أ) **السياحة الدينية:** تعرف السياحية الدينية على أنها" التدفق المنظم من السواح إلى المواقع المقدسة المتوفرة في أنحاء مختلفة من بلد المقصد".[2]

ب) **السياحة الرياضية:** يقصد بها " السفر من مكان إلى آخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها".[3]

ج) **السياحة الثقافية:** "وهي ذات أساس ذهني يهدف السائح من خلالها إلى التعرف والإطلاع على أشياء جديدة عن تاريخ الشعوب وحضاراتها وتشمل كذلك الندوات والدورات الثقافية والمعارض والمسابقات الثقافية والإطلاع على ثقافات الحضارة القديمة".[4]

د) **السياحة العلاجية:** "هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس، وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز".[5]

---

[1]– محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص48.

[2]– إلياس سراب ومن معه، **تسويق الخدمات السياحية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2002، ص132.

[3]– إبراهيم بالحمير، **التسويق المفاهيم الأنواع المجالات**، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص 236–237.

[4]– آمنة أو حجر، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزع، عمان، الأردن، 2011، ص75.

[5]– عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص223.

هـ) **السياحة الترفيهية:** تكمن فيها الحاجة للراحة الضرورية لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية للفرد علما أن كل الإنسان يبحث عن التنوع في حياته ويهرب من روتين العمل اليومي، وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد.[1]

و) **السياحة السياسية:** تهدف إلى المشاركة في الأحداث واللقاءات السياسية.[2]

ز) **السياحة الاجتماعية والتجارية:** من أغراضها زيادة المعارف والتردد على الأماكن التجارية، مع التعرف على الواقع الاقتصادي للبلد وخاصة بالنسبة لرجال الأعمال.[3]

ح) **سياحة الاستجمام:** وتهدف إلى المتعة وقضاء الإجازات و في هذا النوع من السياحة يرحل السائحون إلى مناطق اشتهرت باعتدال طقسها وجمال مناظرها الطبيعية.[4]

ط) **سياحة المؤتمرات:** يعتمد هذا النوع على استجلاب رجال الأعمال والعلماء من جميع أنحاء العالم من خلال عقد لقاءات علمية وإقامة معارض دولية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.[5]

2. معيار عدد الأشخاص المسافرين: تصنف إلى نوعين هما:

أ) **السياحة الفردية:** وهي التي تتمثل في سفر شخص واحد أو شخصين أو عائلة وفي هذه الحالة يقوم السائح بتنظيم رحلة بنفسه وفقا لظروفه العائلية والاقتصادية.

ب) **السياحة الجماعية:** هي تلك السياحة التي تتمثل في سفر مجموعة من الأشخاص تجمعهم رابطة واحدة مثل جماعات النادي أو الجامعة أو المدرسة أو النقابة أو الشركة أو وكالة السفر.[6]

---

[1]– مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، للنشر، عمان الأردن، 1999، ص16.

[2]– خالد مقابلة، **صناعة السياحة في الأردن**، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والطبع، الأردن، 2000، ص48.

[3]– محمد عبيدات، **تسويق سياحي مدخل سلوكي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000، ص26.

[4]– كمال درويش ومن معه، **رؤية عصرية في الترويح وأوقات الفراغ**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1993، ص63.

[5]– فؤاد أحمد البكري، **الإعلام السياحي**، دار النهضة الشرق، جامعة القاهرة ،2001، ص24-25.

[6]– أبو بكر عوني عطية علي، **التنظيم الدولي للسياحة الرياضية نحو إنشاء منظمة دولية مقترحة للسياحة الرياضية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 2012، ص 43.

3. معيار مدة الإقامة: تنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى:

أ) **السياحة الموسمية:** سميت بالموسمية لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة تسمي (موسم الذروة السياحي) حيث تتدفق الأفواج السياحية وبأرقام كبيرة على المواقع السياحية ويمكن أن تقسم إلى السياحة الصيفية والشتوية وسياحة المناسبات.[1]

ب) **السياحة العابرة:** يتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين ويبقي فيها لمدة يوم أو يومين، ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السواح.
- سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية، يكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم، ويتم تنفيذ برامجه بسرعة. كما تعتمد على المرونة المتوفرة للشركات السياحية ومدى وجود علاقة بينهما وبين شركات الطيران.[2]

4. معيار الموقع الجغرافي: تصنف السياحة إلى:

أ) **السياحة الداخلية (المحلية):** يقصد بها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه أي انتقال مواطني الدولة نفسها داخل بلدانهم وتتميز هذه السياحة بـ:

- زيادة الاستثمارات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال المحلية؛
- الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية في الدولة؛
- توفير الفرص الوظيفية في المناطق السياحية؛
- رفع الوعي الثقافي والفكري والسياحي لدى المواطنين؛
- تحسين وتطوير البنية التحتية للدولة.[3]

---

[1]– محمد عبد الفتاح أحمد ومن معه، **الجغرافيا السياحية المكتب الجامعي الحديث**، جامعة الإسكندرية، 2008–2009، ص90.

[2]– فؤاد رشيد سمارة، **تسويق الخدمات السياحية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 107–108.

[3]– هباس رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص27.

ب) **السياحة الإقليمية:** هي تلك التي يقوم الفرد من خلالها بالسفر والتنقل بين الدول المجاورة لموطنه والتي تعد وتمثل منطقة سياحية واحدة وذلك كالسفر والإقامة في الدول العربية أو الدول الإفريقية أو حوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

ج) **السياحة الخارجية(الدولية):** يقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه وذلك للحصول على العمولات الصعبة. ويعتمد هذا النوع من السياحة على توفير الخدمات السياحية وتطوير البنية التحتية وتوفير الأمن والاستقرار واحترام السواح، وثبات القوانين وانخفاض الأسعار.[2]

الفرع الثاني: أهمية السياحة.

للسياحة أهمية كبيرة ما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أولا- الأهمية الاقتصادية: تتمثل في ما يلي:

1. جذب رؤوس الأموال إلى البلد من العملات الصعبة ورؤوس الأموال الضخمة؛

2. تزداد أهمية السياحة خاصة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة؛[3]

3. تساهم السياحة بحوالي 1.5% من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن السياحة هي مصدر رئيسي للعمالة، حيث تولد فرص عمل متنوعة في قطاعها، إذ توفر نحو 200 مليون فرص عمل أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم؛[4]

---

[1]- أبو بكر عوني عطية علي، **التخطيط لموارد السياحة الرياضية**، مرجع سابق، ص70.

[2]- زيد عبودي، **فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص195-196.

[3]- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 26-27.

[4]- عبد القادر عويناان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعيقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر-03-،2012-2013 ، ص25.

4. نمو المنـــاطق السيـــاحية وتطورها وانتعـــاشها الاقتصـــادي نتيـــجة لما ينفقه الزوار بها.[1]

ثانيا- الأهميـــة الاجتمـــاعية: تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

1. زيـــادة الوعـــي الثقـــافي والاجتمـــاعي بمختلف عـــادات وشعـــوب الطرف الآخـــر (السياح)؛

2. زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال؛

3. رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري؛

4. تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي.

ثالثا- الأهمية السياسية: للسياحة كذلك أهمية سياسية حيث تساهم في:

1. السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول؛

2. النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم لحل الكثير من المشكلات السياسية؛

3. تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي.[2]

[1]- زيد منير، **الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص53-54.

[2]- أحمد ماهر ومن معه، **تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص17.

رابعا- الأهمية البيئية: تكمن الأهمية البيئية للسياحة في ما يلي:

الوعي المتزايد بأهمية البيئية وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الشركات والمصانع من جهة أخرى، وبالتالي بدأ العمل الميداني في تزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وتجسد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي فيما يسمى بالسياحة البيئية.

خامسا- الأهمية الثقافية: للسياحة أهمية ثقافية نذكر منها:

1. توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث والمواقع الأثرية والتاريخية والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة؛

2. تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها، وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع؛

3. تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛

4. تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي؛

5. تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم من أقاليم العالم المختلفة، وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم.[1]

[1]- عبد القادر عوينان، مرجع سابق ، ص 28-29.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني له دوره الفعلي في تكوين الناتج الوطني ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار السياحي ومجالاته.

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الهياكل التي تسعى الدول إلى تطويرها لما لها من دور هام في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي.

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

1. **التعريف الأول:** " الاستثمار السياحي هو عبارة عن استثمار مادي مباشر يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين (الإقامة، المأكل، النقل) وذلك في إطار القوانين المحلية والدولية مقابل أجر محدد".[1]

2. **التعريف الثاني:** " الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى التنظيم والإسفار مرورا بوسائل الترفيه والخدمات".[2]

3. **التعريف الثالث:** عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه "التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة واقعة داخل النطاق الاقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها".[3]

---

[1]– محمد أمين طيبي، **الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص6.

[2]– رشيد سعداني، **أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية**، دراسة حاله الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جلالي بونعامة مليانة الجزائر، مجلد الثالث، العدد02، جوان2017 ، ص6.

[3]– رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه "عبارة عن استثمار مادي مباشر، يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم خدمات للسائحين(الإقامة، المأكل، النقل)".

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار السياحي.

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى يجعل من عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة ولكن على الرغم من ذلك فهناك شبه اتفاق لدى المختصين على أن مجالات الاستثمار السياحي تتحدد بما يأتي:

1. **مجال الإيواء السياحي:** يتجلى في تنظيم الفنادق والمجمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق والمخيمات السياحية وغيرها من أماكن الإيواء المختلفة؛
2. **مجال اللهو والترفيه:** يضم قاعات الألعاب، المقاهي، المطاعم السياحية، المسابح، الحمامات ذات المياه المعدنية، المنتزهات، مدن الألعاب، الحدائق العامة وغيرها؛
3. **مجال النقل والمواصلات والاتصال:** يشمل استثمارات مخصصة لـ:

- إقامة المحطات وأماكن وقوف السيارات والزوارق السياحية، المطارات وملحقاتها، محطات القطارات وملحقاتها، والموانئ البحرية وملحقاتها؛
- إنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية؛
- شراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب؛
- إقامة البريد والهواتف الأرضية والنقالة والأنترنيت ضمن المواقع السياحية؛

4. **مجال البنية الارتكازية السياحية:** تضم شبكات المياه العذبة، المجاري، الكهرباء، الغاز، الطرق، الجسور، فهي من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية بالإضافة إلى الأراضي المخصصة للمشاريع السياحية؛[1]

[1]- إسماعيل الدباغ ومن معه، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، الطبعة الأولي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص137-138.

5. **مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي:** تظم مكاتب الاستعلامات السياحية وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي؛

6. **مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي:** يشمل المدارس والمعاهد والجامعات السياحية والفندقية؛

7. **مجال الإحصاء والمسح السياحي:** يشمل الإنفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي وإعداد إحصائيات على النشاط السياحي والفندقي؛

8. **مجـــال الإدارة الســـياحية:** ويشـمل إنشـاء وتـأجير وصـيانة البنايـات والعمـارات المخصصة للإدارات السياحية.[1]

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار السياحي.

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي:

1. يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية؛

2. تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمارات في إي دولة على الاستثمار السياحي، فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛

3. تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة نظرا للطابع الموسمي للسياحة، وذلك ما يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس أموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة، عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.[2]

---

[1]- إسماعيل الدباغ ومن معه، مرجع سابق، ص137-138.

[2]- حيزية هني ومن معها، **معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر مخطط التهيئة السياحية 2025، دراسة نموذجية لولاية شلف**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2015-2016، ص13-14.

المطلب الثاني: محددات وأنواع الاستثمار السياحي.

يرتكز الاستثمار السياحي على مجموعة من المحددات ويأخذ العديد من الأشكال:

الفرع الأول: محددات الاستثمار السياحي.

يمكن تلخيص محددات الاستثمار السياحي فيما بلي:

1. انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس مال المستثمر أو العائد على رأس مال المستثمر)؛
2. انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الأجهزة الحكومية والمواطن؛
3. ارتفاع درجة المخاطر؛
4. عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري المناسب؛
5. عوامل أخرى: مثل الإستراتيجية الترويجية والإعلامية المتبعة ومدى توفر إستراتيجية تسويقية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار السياحي.

يقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى نوعين رئيسيين هما الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:

1. **الاستثمار طويل الأجل:** يختص الاستثمار طويل الأجل بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل مشروع قرية الموج السياحية في سلطة عمان و شرم الشيخ في مصر وفندق برج العرب في دبي.
2. **الاستثمار قصير الأجل:** يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل المطاعم بجميع أنواعها، ومكاتب السياحة والسفر.[1]

[1]– موفق عدنان ومن معه، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24-25.

وهناك أشكال أخرى من الاستثمار السياحي كالاستثمار المادي، والاستثمار البشري، والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، ويهتم الاستثمار البشري بتطوير برامج التعليم والتدريب السياحي أما الاستثمار في مجال البحث والتطوير فهو يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص مبالغ طائلة للبحوث والدراسات السياحية التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية، الإقليمية و العالمية، وخلق فرص ومنتجات سياحية جديدة.[1]

الفرع الثالث: مميزات الاستثمار السياحي.

يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نوجز أهمها فيما يلي:

1. الاستثمارات السياحية تكون أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
2. إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
3. الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها مقارنة بالمشاريع الأخرى؛
4. الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
5. تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
6. تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.[2]

[1]- موفق عدنان ومن معه، مرجع سابق، ص 24-25.

[2]- المرجع نفسه، ص119.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الاستثمار السياحي ومعيقاته.

هناك عدة أهداف للاستثمار السياحي بالنظر إلى أهميته، كما أنه يواجه عدة عقبات.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار السياحي.

هناك العديد من الأهداف للاستثمار السياحي نذكر منها:

1. زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة؛
2. تطوير القطاع السياحي، حيث أن زيادة الاستثمار في هذا القطاع يزيد من عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل؛
3. الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة له أثرين فمن جهة تطوير القطاع السياحي، ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي.
4. تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات؛
5. زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية؛
6. الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي تؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.[1]

[1]– العربي تريكي، **واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 39–40.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار السياحي

تتجلى هذه الأهمية في:

1. تعتبر الاستثمارات السياحية مسألة هامة لما تحتله السياحة من مكانة بارزة في تطور المجتمع لما لها من آثار إيجابية على مسألتي التطور الاجتماعي ونمو الدخل القومي، فهي المجال الذي تنتعش فيه الخدمات العامة وتتهيأ فيه مرافق عصرية، إضافة إلى أنها وسيلة فعالة للتعريف بالتراث وحضارة القطر وجذب السائح من الخارج.

2. أهم ما يبرز الاستثمار السياحي هي الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تعكسها الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني.

3. أن أحد العوامل العامة لجذب السواح هو توفير أنواع عديدة من الخدمات والمرافق وبمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يقبل على البلدان التي يمكن أن تتوفر فيها المطارات أو الموانئ الحديثة. ما يظهر مدى أهمية الاستثمارات السياحية فهي تعمل على جذب أعداد كبيرة من السياح بالإضافة إلى زيادة عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد وزيادة معدل إنفاق السائح اليومي.

4. تمتاز صناعة السياحة بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبناء على ذلك فإن السياحة لا تؤثر في الفعاليات السياحية فحسب وإنما يمتد أثرها إلى معظم فروع الاقتصاد الوطني. وهكذا يلاحظ أن آثار السياحة تطرق أبواب معظم المشاريع والقطاعات الاقتصادية للاقتصاد الوطني مما يدل على مدى أهمية هذا النوع من الاستثمارات.[1]

[1]– إسماعيل الدباغ ومن معه، مرجع سابق، ص146، 147، 148.

الفرع الثالث: معيقات الاستثمار السياحي.

من أهم الأسباب التي تقف عائقا أمام الاستثمار السياحي هي:

1. النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كالصناعة المتطورة فعدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعد عائقا أساسيا لتقدمه ويجعل هذا النشاط ضعيفا ويصبح العائد متواضعا؛
2. هناك معاناة مالية لدى العديد من رجال الأعمال والمستثمرين بسبب عدم مقدرتهم على الحصول على قروض من البنوك التجارية كما تتسبب الضريبة المرتفعة الموضوعة على السياحة لاسيما الفنادق والمطاعم؛
3. تشكل تأشيرات الدخول بعض التعقيدات المعيقة للسياحة كما أن زيارة بعض الأماكن تعد ذات تكلفة مرتفعة؛
4. ضرورة التحديث المستمر للفنادق وأماكن الإقامة وإضافة قاعات الترفيه وتجهيزها بالمعدات والخدمات المناسبة من الأمور المكملة للسياحة.[1]

[1]– خالد قاشي ومن معه، **التدريب السياحي كوسيلة للتنمية كفاءة الموارد البشرية في القطاع السياحي**، في مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد الثالث، أوت 2017، ص49.

المبحث الثالث: ماهية التحفيزات الضريبية.

تعد التحفيزات الضريبية من أهم أدوات السياسة الضريبية للدولة، فهي تسعى من خلالها إلى توسيع الرقعة الاستثمارية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التحفيزات الضريبية.

سوف يتـم التطرق في هذا المطلـب إلى مفهـوم التحفيـزات الضريبية، خصـائصها وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم التحفيزات الضريبية.

تعددت مفاهيم التحفيزات الضريبية كما سنبرزه من خلال التعاريف التالية:

1. **التعريـف الأول:** " هـي إجراءات خاصـة بالسياسـة الاقتصـادية، والهـدف مـن ورائهـا توجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك محدد لم يرغبوا فيه أو لم تكن لديهم فكرة تبنيه مقابل الاستفـادة من امتياز أو عدة امتيـازات معينـة، وتشمل عادة التخفيض من معدلات الضرائب أو الالتزامـات الضـريبية شريـــطة تقيـــد المستفيد مـن مجموعـة المقـــاييس والضـوابط التـي تحددها الدولة".[1]

2. **التعريـف الثـاني:** " هـي مجموعـة البـرامج التـي تضـعها الدولـة مسـتخدمة كافـة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهي تسخر كل ما يحيط بالبيئة الضريبية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل هادف ومنسجم مع أهداف السياسية الاقتصادية المحتملة".[2]

---

[1]– مبارك سلوس ومن معه، **التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر**، في مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد01، ديسمبر 2012، ص 50.

[2]– عبد القادر بابا ومن معه، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة مستغانم، العدد 02، سبتمبر، 2017، ص 13-14.

3. **التعريـف الثالـث:** "هـي إجـراء خـاص غيـر إجبـاري للسياسـة الاقتصـادية تسـتهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات".[1]

من خلال التعاريف الثلاثة يمكن إعطاء تعريف عام للتحفيزات الضريبية حيث "تشمل مجموعة من البرامج والإجراءات التي تقوم بها الدولة بتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك معين، وتكون مقابل الحصول على امتيازات عند التزام الأعوان الاقتصاديين بمجموعة من الضوابط".

الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الضريبية.

تتميز التحفيزات الضريبية بمجموعة من الخصائص يكمن إجمالها فيما يلي:

1. إجراءات اختيارية لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية خيار الخضوع أو عدم الخضوع إلى الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء؛

2. إن التضحية بالإيرادات الضريبية من خلال التحفيزات الضريبية يكون الهدف من ورائه تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة من أجل الوصول إلى الأهداف المستقبلية؛

3. التحفيزات الضريبية هي إجراءات لها مقاييس وهي محكمة ومدققة وموجهة إلى فئة محددة من الأعوان في مناطق معينة ولمدة محددة؛[2]

4. التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان الاقتصاديين؛

[1]– أسماء زينات، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 112.

[2]– مبارك سلوس ومن معه، مرجع سابق، ص 52.

5. إن الاستفادة من هذه التحفيزات يقتضي على الأعوان الاقتصاديين التوجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف الاقتصادية المسطرة.

الفرع الثالث: أهداف التحفيزات الضريبية.

تسعى التحفيـــزات الضريبية إلى تحقيـــق جمـــلة من الأهداف، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة، فالتحفيزات الضريبية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي؛[1]

2. إن تحديد المشاريع المستهدفة في القطاعات أو الأنشطة المراد ترقيتها يسمح بمقارنة الأهداف مع النتائج المحققة، والتقييم الدقيق للتكاليف الناجمة عن منح التحفيزات الضريبية، كما تسمح بتنمية المنافسة بين المؤسسات عن طريق تخفيض الأعباء التي تتحملها؛[2]

3. تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي والقطاع السياحي والتكنولوجيات الجديدة من جهة أخرى، وهو ما يضمن حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح قادرة على المنافسة؛

[1]– بوعلام ولهي، ومن معه، **دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، الجزائر 03– 07 اكتوبر 2004، ص 04.

[2]– أسماء زينات، مرجع سابق، ص 113.

4. تشجيع الصادرات من خلال منح التحفيزات الضريبية للمؤسسات المصدرة، بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية وخاصة في الدول النامية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في مجال البحث والتطوير؛

5. خلق مناصب شغل وتخفيض حجم البطالة من خلال منح التحفيزات الضريبية للمؤسسات المحدثة لمناصب الشغل؛

6. تحقيق التنمية الاجتماعية، وتخفيض الفقر، حيث أن اغلب الدول المانحة للتحفيزات الضريبية تسعى إلى مساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي.[1]

7. زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا، فتنمية الاستثمار يؤدي بالضرورة إلى تنويع النشاط الاقتصادي ومنه الفروع الإنتاجية، مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة ومن ثم اتساع الوعاء الضريبي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (1): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة.

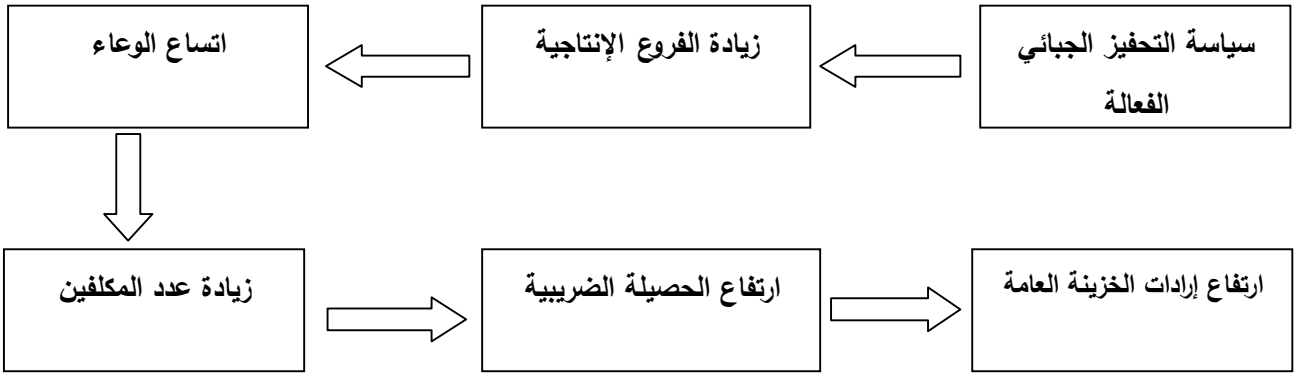

المصدر: منور أو سرير، ومن معه، جباية المؤسسات الشركة الجزائرية، بوداود الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 217.

[1] – محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص21.

المطلب الثاني: أشكال التحفيزات الضريبية.

تأخذ الحوافز الضريبية أشكالا مختلفة، فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تصنفها إلى الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية، الاهتلاك، ترحيل الخسائر، والمعدلات التمييزية.

الفرع الأول: الإعفاءات.

يقصد بالإعفاء الضريبي إسقاط دفع الضرائب على المكلف، سواء تم ذلك بشكل كلي أو بشكل جزئي. وتتبني السلطات العمومية أسلوب الإعفاء الضريبي بالرغم من أنه يقلل إيرادات الخزينة العامة لتشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الإعفاءات تقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة وتزيد من الربح الصافي، كما تحقق سيولة ذاتية للمشروع، مما يكون له الأثر الإيجابي على الهيكل التمويلي. وتختلف فترة الإعفاءات الضريبية من نظام ضريبي لآخر ومن نشاط إلى آخر داخل نفس النظام، ويعود ذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكل دولة، ففي الجزائر تتراوح مدة هذه الإعفاءات من 3 إلى 10 سنوات وكذلك إعفاءات دائمة.[1]

الفرع الثاني: التخفيضات.

نلجأ إلى التخفيضات الضريبية من اجل تخفيض العبء الضريبي على المستثمر مما يشجع على الاستثمار لأن من بين المشاكل التي تواجه الاستثمار هو ضغط العبء الضريبي، لهذا تعتبر التخفيضات الضريبية من الأدوات الناجحة التي تستخدمها التشريعات الضريبية لتخفيف العبء الضريبي، سواء بتخفيض معدل الإقتطاع أو بتخفيض الوعاء الضريبي.[2]

---

[1]– مولود مليكاوي، **الإنفاق واقع الحوكمة الجبائية للسياسة الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد 08، 2015، ص143.

[2]– محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2009، ص 317.

الفرع الثالث: الإهتلاك.

يعرف الاهتلاك على أنه "النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابت نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي"، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة القابل للاهتلاك، ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبة بالنظر لتأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه.[1]

الفرع الرابع: ترحيل الخسائر.

ترحيل الخسائر يعتبر عامل محفز للمشروع، حيث تمكنه من الاستفادة من الوفرات الضريبية، نتيجة طرح الخسائر من الأرباح المحققة في السنوات الموالية، شريطة عدم تجاوز مدة الإطفاء التي يحددها المشرع. وهناك بعض التشريعات تسمح بترحيل الخسائر إلى السنوات السابقة أو اللاحقة فمثلا حسب التشريع الأمريكي عند تحقيق المشروع لخسارة وكان قد حقق ربحا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فإن الخسارة ترحل وتحمل على أرباح تلك السنوات، ويصبح للمكلف الحق في استرادد جزء منها أو كل الضرائب التي دفعها خلال تلك الفترة، فإذا لم تكف أرباح السنوات الثلاثة السابقة لتغطية الخسارة، يرحل ما تبقى منها حتى خمسة عشر سنة إلى الأمام، وترحيل الخسائر إلى الأمام أو إلى الخلف يؤدي إلى تحقيق المساوات في المعاملة الضريبية.

وتختلف فعالية ترحيل الخسائر كحافز ضريبي بحسب اتجاه الترحيل، فالترحيل إلى الأمام يمثل حافز لجذب المشاريع الاستثمارية الجديدة، ويشجع الاستثمارات القائمة على توسيع طاقتها الانتاجية من خلال اقتناء بعض الأصول الاستثمارية المتميزة، في حين يكون الترحيل إلى الخلف في صالح الاستثمارات القائمة، أما الترحيل إلى الاتجاهين فيحقق مزايا الاتجاهين معا.[2]

---

[1]– مشري حم الحبيب ، **السياسة الضريبية أثرها على الاستثمار في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2012، ص 100.

2– الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16 لسنة 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016، ص434–435.

الفرع الخامس: المعدلات التمييزية.

تتمثل في إقرار معاملة ضريبية تميزية لنوع معين من الأنشطة أو لفئة معينة من المستثمرين، وقد يمنح على أساس نوع المشروع أو حجمه أو أهميته أو مساهمته في تحقيق أهداف الخطط التنموية للدولة، وتأخذ المعدلات التميزية الأشكال التالية:[1]

تحديد معدل عام للضريبة وتخفيضه بالنسبة للأنشطة و المناطق المستهدفة بالتحفيز؛

- تحديد معدل مخفض لضريبة لمختلف الأنشطة والمناطق قصد تشجيع الاستثمار بوجه خاص ليبدأ هذا المعدل بالتزايد بالنسبة للقطاعات والمناطق المراد تثبيط الاستثمار بها؛
- تطبيق تخفيضات على مقدار الضريبة المحسوب أساسا على المعدل العام؛
- تطبيق التخفيضات على الأوعية الضريبية ثم إخضاعها للمعدل العام.

المطلب الثالث: الشروط والعوامل المتحكمة في فعالية التحفيزات الضريبية.

إن منح التحفيزات الضريبية لا يعني بالضرورة تحقيق الأهداف المسطرة، كون ذلك يتوقف على توفر مجموعة من الشروط الضامنة لتوظيف الحوافز بفعالية، فضلا على تأثر منظومة الحوافز بعوامل ذات طابع ضريبي ترتبط أساسا بالتقنيات المستعملة في إطار التحفيزات الضريبية بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات طابع غير ضريبي.

الفرع الأول: شروط فعالية التحفيزات الضريبية.

يتوقف نجاح سياسة التحفيز الضريبي، وبلوغ الأهداف المختلفة لهاته السياسة على توفر جملة من الشروط نذكر منها:

[1] – الحواس زواق، **فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 15، 2016، ص304.

1. يجب أن يكون حجم التحفيزات الضريبية هاما بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار؛[1]

2. ينبغي أن تتناسب أهمية الإعفاءات والتخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط؛

3. أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة؛

4. أن يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض معدل الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة كبير نسيبا، مما يجعل من تخفيض الضريبة ميزة ضريبية فعالة؛

5. أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة وفي غير صالح المجموعة الثانية، بمعنى أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبية على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، تغير في الربح بالنسبة لهذه الأنشطة؛

6. يجب أن ينصرف تطبيق التحفيزات الضريبية إلى أوجه النشاطات ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على فعالية التحفيزات الضريبية.

بالإضافة إلى الشروط السابقة الذكر هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على فعالية التحفيزات الضريبية وتنقسم من حيث طبيعتها إلى عوامل ضريبية وأخرى غير ضريبية.

أولا. العوامل ذات الطابع الضريبي: هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيزات الضريبية سواء إيجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار التحفيزات الضريبية وتتمثل في:[3]

[1]– ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 124.

[2]– منور أو سرير ومن معه، مرجع سابق، ص218.

[3]– ناصر مراد، مرجع سابق، ص 119.

1. **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** يحتوي النظام الضريبي على عدة ضرائب تندرج ضمن صنفين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، لكن تأثير هذه الضرائب على المؤسسة يختلف حسب طبيعة الضريبة، وبالتالي فإن تحديد نوع الضريبة التي سوف تكون محل التحفيز الضريبي له أهمية بالغة على مستوى فعالية ذلك التحفيز.

2. **شكل التحفيز:** تختلف أشكال التحفيز الضريبي باختلاف الأهداف المرجوة منه، فنجد الإعفاء أو التخفيض في المعدلات، أو التقليص من الوعاء الضريبي، وعليه فإن كل دولة تختار المزيج التحفيزي الذي يتناسب مع أهدافها، وفي هذا الصدد نلاحظ أن الإعفاء الضريبي أكثر الأشكال شيوعا، فهو يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار، وبالتالي إقبال المؤسسات على الاستثمار بالشروط المقابلة لهذا الإعفاء.[1]

3. **زمن التحفيز:** عنصر الزمن عامل مهم في التحفيزات الضريبية حيث من الضروري وقبل تطبيق التحفيزات الضريبية تحديد الوقت المناسب لها والفترة الزمنية الازمة لسريانها والكفيلة بتحقيق الأهداف المراد بلوغها، حيث يرى البعض أن الوقت الملائم لمنح الامتيازات هي الفترة التي تلي الأزمات وتسبق مباشرة النهضة الاقتصادية أو الانتعاش الاقتصادي، في حين يرى البعض أن الوقت المناسب في تطبيق التحفيزات هو مرحلة انطلاق نشاط المؤسسة.

4. **مجال تطبيق التحفيز:** للحوافز الضريبية اطار عملي لابد من تحديده بعناية حتى لا تكون له انعكاسات سلبية على السياسات الاقتصادية للدولة، ويتمثل هذا الإطار العملي بشكل عام في الاستثمارات المنتجة التي لها قدرة قوية في تحقيق نتائج إيجابية تساهم في تحقيق وضعية اقتصادية واجتماعية أفضل، وفي المؤسسات التي تخدم الاقتصاد الوطني حتى إن كانت لا تحقق أرباحا مالية.[2]

---

[1]– لخضر يحي، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 35–36.

[2]– منور أو سرير، ومن معه، مرجع سابق، ص 220/219.

ثانيا. العوامل ذات الطابع غير الضريبي: تتطلب فعالية التحفيز الضريبي توفر محيط ملائم للاستثمار، ويتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية الملائمة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الاقتصادي، ولقد حدد الأستاذ BETNARD VENAY هذا المحيط في أربعة عناصر هي:

1. **العنصر الإداري:** تتوقف فعالية الحوافز الضريبية بعملية تفسير القوانين التي تضعها وكيفية تطبيقها عبر إتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة التحفيز ومتابعة تنفيذها، وترتبط تلك السياسة بالكفاءة الإدارية التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الاقتصادية المحددة، الخسارة التي تتحملها الدولة جراء فقدانها للحصيلة الضريبي، وعلى هذا الأساس تعتبر طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المؤثرة على فعالية سياسة التحفيز.[1]

2. **العنصر التقني:** تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في أنشاء بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم المساهمة في أنجاح التحفيز الضريبي. فالدول التي تتوفر على الهياكل التقنية المتطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتمويل العام يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين الخواص، أما في حالة العكس تكون فرص نجاح التحفيزات الضريبية ضعيفة، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفر الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار.

[1]- لخضر يحي ، مرجع سابق، ص36-37.

3. **العنصر السياسي:** يعتبر الوضع السياسي من أهم انشغالات المستثمر، حيث يعمل الاستقرار السياسي على تشجيع الاستثمار ومن ثم إنجاح التحفيز الضريبي. أما عدم الاستقرار السياسي فإنه لا يشجع الاستثمار ومن ثم تخفيض مفعول التحفيز الضريبي، فالمخاطر السياسية يأخذها بعين الاعتبار المستثمرين الوطنيين وكذا المستثمرين الأجانب، فبالنسبة للمستثمرين الوطنيين تتمحور المخاطر السياسية حول الإحداث والمتغيرات التي تحدث داخل الوطن، أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب فإن المخاطر السياسية تكمن في الأحداث والمتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات إلى جانب طبيعة العلاقة بين البلدان المستقبلة وبلد المستثمر.

4. **العنصر الاقتصادي:** تستدعي فعالية التحفيز الضريبي وجود وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق، واليد العاملة المؤهلة ومصادر التموين للمواد الأولية، وكذا وجود شبكة الاتصالات والتسهيلات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والمالية والخدماتية، بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والائتمان.[1]

[1]– ناصر مراد، مرجع سابق، ص122.

خلاصة الفصل

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في كثير من دول العالم لما يحققه من تدفقات مالية، وخلق فرص العمل إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع.

كما يعتبر التحفيز الضريبي عاملا مهما في الاقتصاد، فالتفكير في إيجاد حلول والارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي جعل الدولة تلجأ إلى السياسة الإغرائية فهي تتحمل خسائر وأعباء من أجل تسهيلات تقدمها لتشجيع الأفراد على الاستثمار بما فيها الاستثمار في المجال السياحي.

دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في إطار (ANDI) وترقية مساهمته في الاقتصاد الوطني.

تمهيد:

إن التحفيزات الضريبية الممنوحة هي العامل والدافع الأساسي لتشجيع الاستثمار السياحي، وذلك من أجل زيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين ولهذا قدمت لها تحفيزات وامتيازات ضريبية من شأنها ترقية القطاع السياحي والنهوض بهذا القطاع، الذي يعتبر من القطاعات البديلة للمحروقات في الجزائر وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وأنظمة التحفيز الضريبي.

- المبحث الثاني: تطور مؤشرات القطاع السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: التعريف بالوكـــالة وأنظمـة التحفيــز الضريبي المنتهجة فـي إطارها.

لقد أحدثت الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار بهدف تسـهيل الاسـتثمار وتنظيمـه، وكـان الاستثمار السياحي من أبرز المجالات التي سعت هذه الوكالة إلى ترقيته، من خـلال ما خصصته من حوافز ضريبية للمستثمرين في هذا القطاع، وهو ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالوكالة.

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من ابرز الآليات التي أحدثتها الجزائر بهدف ترقية الاستثمار لا سيما في القطاعات التي تعرف عزوفا من قبل المستثمرين والتي من بينها القطاع السياحي.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة.

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، أحدثت بموجب الامر 01-03، وجاءت امتداد لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، التي أنشئت سنة 1993 لتتحول بداية 2001 إلى الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار، وعرفـت عمليـة التحـول العديـد التعـديلات طالـت الاطـار المؤسساتي والتنظيمي للهيئة الأولى أبرزها:

- المجلس الوطني للاستثمار للتكفل باستراتيجيات وأولويات التطوير الاستثماري، وهياكل جهوية للوكالة لتساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في توفير الوسائل البشرية والمادية لتسهيل وتبسيط عملية الاستثمار، ولجنة طعن وزارية مشتركة للفصل في طلبات المستثمرين.

- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار، تخفيف ملفات طلب المزايا، تبسيط إجراءات الحصول عليها، وإلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب.[1]

[1]- الجزائر، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 **المتعلق بتطوير الاستثمار**، المادة 06 الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.
- الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار -تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص439- 440.

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

أسندت لها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 مجموعة من المهام المبدئية قبل ضبطها بصفة نهائية عند صدور المرسوم التنفيذي الخاص بها في[1]:

1- الإعلام لضمان خدمة الاستقبال، التوجيه لصالح المستثمرين، وأبرز ما في دورها الإعلامي قيامها بدور دعائي لسياسة التحفيز الضريبي المنتهجة لجذب المستثمرين الأجانب والمحليين؛

2- تسهيل الإجراءات من خلال إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي على المستوى المحلي؛

3- ترقية الاستثمار عن طريق العمل والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة المحلية والأجنبية، قصد تقديم المبادرات الهادفة لترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر؛

4- مساعدة ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى؛

5- المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، لضمان تسير المحفظة العقارية المتبقية من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، وإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية؛

6- المتابعة: تتمثل في:

- تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد إنجاز المشروع باتجاه المستثمرين المستقرين غير المقيمين.

- توفير الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع المسجلة ومستويات تقدم إنجازها؛

- جمع المعلومات حول تقدم المشاريع والتدفقات الاقتصادية المترتبة عنها، اعتمادا على تصريحات المستثمرين بالحصيلة السنوية لأنشطتهم لمصالح الضرائب؛

---

[1]- الجزائر، رئاسة الحكومة المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 **والمحدد لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، المادة 10.

- الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار -تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص440.

7- تسيير الحوافز الضريبية: تتجلى في:

- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني بالاعتماد على المعايير والقواعد المعتمدة من قبل المجلس الوطني للاستثمار، والتفاوض حول الحوافز الممنوحة لها تحت إشراف السلطة الوصية وضمن الإطار التشريعي؛

- التأكد من أحقية الاستثمارات المصرح بها والسلع والخدمات المشكلة لها من التأهيل للاستفادة من الحوافز بمقارنتها مع القوائم السلبية لنشاطات والسلع المحددة قانونيا؛

- إصدار مقررات الاستفادة من الحوافز، إلغائها، السحب الكلي أو الجزئي للحوافز، وإعداد قوائم برنامج شراء التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للاستفادة من أنظمة التحفيز حسب الشروط والإجراءات التنظيمية؛

- إدارة التعديلات المحتملة على مقررات الوكالة وقوائم النشاطات والسلع غير المؤهلة للاستفادة من نظام الحوافز في ظل احترام الشروط والإجراءات المحددة مسبقا والمبلغة للمستفيدين؛

- استلام تصريحات التنازل وتحويل الاستثمارات.

تعد مهمتها تسيير الحوافز الضريبية والمتابعة من أهم مهام الوكالة، حيث تحاول من خلال الأولى إقناع المستثمر بأهمية الحوافز الضريبية لحثه على الاستثمار، فحين تبقى مهمة المتابعة هي الحائل دون هدر موارد الحزينة العمومية، في حالة ما إذا أخل المستثمر بشروط الاستفـــادة منها أو إذا اختفى المشـــروع بانتهاء فترة الإعفاء الضريبي بسبب تصفيته أو التنازل عنه.[1]

[1]-الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار -تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص 440- 441.

لذا يتوقف نجاح أنظمة التحفيز الضريبي المقررة على كفاءة هذه الوكالة في إدارتها وترويجها بشكل يحفز الاستثمار، بما يتفق مع أولويات المرحلة وأهدافها، ومدى التزام الإدارة الضريبية بتطبيق مقررة الوكالة بمنح الحوافز أو سحبها، وتزويدها بمعطيات حول مدى التزم المستفيدين بالتجسيد الفعلي لمشاريعهم من خلال عمليات المعاينة التي تقوم بها.[1]

المطلب الثاني: أنظمة التحفيز الضريبي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

عرفت أنظمة التحفيز الضريبي المنتهجة في اطار الوكالة التطورات التالية:

الفرع الأول: أنظمة التحفيز الضريبي في إطار قانون الاستثمار لسنة 2001.

اعتمد القانون مجموعة من الحوافز الضريبية طبقا لنظامين هما:

أولا: النظام العام: تستفيد من حوافزه الاستثمارات التي شملها مفهوم الاستثمار المحدد في هذا القانون وقد اقتصرت عند صدوره على مرحلة الإنجاز، لتشمل بعد مراجعتها لاحقا مرحلتي الإنجاز والاستغلال:

أ- مرحلة الإنجاز: يتم تحديدها باتفاق مسبق قبل منح مقررة الحوافز، ويمكن لوكالة تطوير الاستثمار تمديدها وتعفى فيها المشاريع منها:

- الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثناة؛ المستوردة المقتنعة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري؛

- الحقوق الجمركية بخصوص السلع غير المستثناة المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1]- الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار -تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص 440- 441.

– حقوق تحويل الملكية بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ب– مرحلة الاستغلال: تستفيد فيها المشاريع الاستثمارية من الحوافز التالية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من سنة (1) إلى (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الضريبية[1] بناء على طلب المستثمر، ودعمت لاحقا بإمكانية تمديدها من (3) إلى (5) سنوات للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من مئة (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط[2]، لكن هذا الشرط لا يطبق على الاستثمارات التي تنجز في المناطق القابلة للاستفادة من إعانة الصندوق الخاص لتنمية الجنوب وصندوق تنمية الهضاب العليا .وربط الاستفادة من الحوافز لتأكيد المصالح الضريبية للانطلاق الفعلي للمشروع وهذا ما يؤكد أهمية الدور المنوط بها في متابعة تنفيذ المشاريع ومدى التزام المستثمرين بالوفاء بتعهداتهم.[3]

ثانيا– النظام الاستثنائي: يطبق على:

– الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

– الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما المستحدثة لتكنولوجيا غير ملوثة للبيئة والمحافظة للموارد الطبيعية والمقتصدة في الطاقة والمفضية إلى تنمية مستدامة.[4]

وتعود صلاحية تحديد ما ذكر في الفقرتين السابقتين إلى المجلس الوطني للاستثمار.

---

[1]– الأمر 01–03، مرجع سابق، المادة 09.

[2]– المرسوم التنفيذي 13– 207 المؤرخ في 5 جوان 2013 **المحدد الشروط والكيفيات ومنح مزايا الاستغلال بعنوان النظام العام للاستثمار**، المادة 10.

[3]– الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص 444.

[4]– الأمر 01–03، مرجع سابق، المادة 10.

1- المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: تستفيد من الحوافز على مرحلتين هما:

أ- مرحلة الإنجاز: تستفيد فيها المشاريع من:

- إعفاء عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الاستثمار من حقوق تحويل الملكية؛

- تطبيق حقوق التسجيل بالنسبة المخفضة (2) بالألف على العقود التأسيسية للشركات وعقود الزيادات في رأس مالها قبل أن تلغى هذه النسبة لاحقا لتسجل المعاملات مجانا؛

- إعفاء السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة و/ أو المقتناة محليا، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة؛

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب - مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المصالح الضريبية الانطلاق الفعلي للمشروع بناء على طلب المستثمر يستفيد هذا الأخير من:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، والرسم على النشاط المهني. لتقتصر لاحقا على الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني؛

- الإعفاء الكلي لمدة 10سنوات من الضريبة العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار اعتبار من تاريخ اقتنائها؛

- منح حوافز إضافية من شأنها تحسين وتسهيل الاستثمار مثل ترحيل العجز وأجال الاستهلاك.[1]

[1]- الأمر 01-03، مرجع سابق، المادة 11.

- الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار -تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص 445-446.

2 – الاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

تم إخضاع هذا النوع من الاستثمارات إلى أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين ووكالة تطوير الاستثمار، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، وتحدد بنود الاتفاقية بما اتفق عليه بشأن منح حق الامتياز/ أو رخصة قد تتجسد في استثمار مرشح لنيل هذه المزايا وتمت مراجعتها لاحقا كما يلي:

– يتم إنجاز هذا النوع من الاستثمارات عن طريق إبرام اتفاقية متفاوض عليها وفقا للشروط المنصوص عليها في الأمر 06–08 المعدل للأمر 01–03 بين وكالة تطوير الاستثمار والمستثمرين، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار؛

وتمنح هذه الاستثمارات الحوافز التالية:

أ– **مرحلة الإنجاز:** تستفيد المشاريع فيها لمدة أقصاها خمس 5 سنوات من إعفاء كلي من:

– الحقوق والرسوم والضرائب والاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الضريبي المطبقة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

– حقوق التسجيل المتعلقة بعمليات تحويل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج، وكذا حقوق الإشهار القانوني لها؛

–حقوق التسجيل على العقود التأسيسية للشركات، وعقود الرفع في رأس مالها؛

كما أن هذه الاستثمارات ليس معنية بالاستثناءات المتعلقة بالأنشطة والسلع المقصاة من الاستفادة من الحوافز التي أقرها المرسوم 07–08.

ب– مرحلة الاستغلال: تمتد لفترة (10) سنوات كأقصى حد تبدأ من معاينة المصالح الضريبية للانطلاق الفعلي للنشاط بطلب من المستثمر، ويعفى فيها المشروع كليا من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني.

مع تخويل المجلس الوطني للاستثمار صلاحية منح الحوافز إضافية تمس المرحلتين طبقا للتشريع.[1]

[1]– الأمر 01–03، مرجع سابق، المادة 12.

– الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر**، مرجع سابق، ص446– 447.

الفرع الثاني: أنظمة التحفيز الضريبي في إطار قانون الاستثمار 2016.

تنوعت التحفيزات الضريبية التي منحت في إطار الوكالة من قبل قانون الاستثمار لسنة 2016 كما سنبرزه فيما يلي:

أولا. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة: تباينت بحسب المناطق:

1- المشاريع المنجزة في الشمال: تستفيد من المزايا على مرحلتين:

أ- مرحلة الإنجاز: تتمثل مزاياها فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛

- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.[1]

[1]- الجزائر، وزارة الصناعة، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ أوت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، المادة 12.

ب- مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده مصالح الضريبة، تستفيد المشاريع المحدثة حتى 100منصب شغل لمدة ثلاثة 03 سنوات من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.[1]

2- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة: تستفيد هي الأخرى من الامتيازات على مرحلتين:

أ- مرحلة الإنجاز: يستفيد فيها المشروع الاستثماري من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة و/أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛

[1]- القانون رقم 16-09، مرجع سابق، المادة 12.

– الإعفاء لمدة عشرة 10سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ب– مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الضريبية، تستفيد المشاريع لمدة عشر 10 سنوات من المزايا الآتية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.[1]

ثانيا. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل.

– يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الضريبية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

– أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء ضريبي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

[1]– القانون 16–09، مرجع سابق، المادة 13.

– الحواس زواق ومن معه، **فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر**، ملتقى آليات تفعيل الاستثمار ودوره في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي بريكة، يومي 06–07 ديسمبر 2017، ص 19.

ثالثا. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تمنح المزايا لهذه الاستثمارات على مرحلتين هما:

أ- مرحلة الإنجاز: تشمل الاستفادة من:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛

- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- مرحلة الاستغلال: تتمثل مزاياها فيما يلي:

- تمتد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10سنوات؛

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق والرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس 5 سنوات؛

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.[1]

[1]- القانون 16-09، مرجع سابق، المادة 17.

المطلب الثالث: الحوافز الضريبية لقطاع السياحة والحرف التقليدية في إطار القانون الضريبي العام.

بالإضافة إلى الحوافز الضريبية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بهدف ترقية الاستثمار السياحي، فقد استفاد كل من قطاعي السياحية والحرف التقليدية من عدة حوافز في اطار القوانين الضريبية العامة لجذب المزيد من الاستثمارات لهذين القطاعين المتكاملين.

الفرع الأول: حوافز قطاع السياحة.

استفاد قطاع السياحة بجملة من الحوافز في اطار القوانين الضريبية العامة نوجزها فيما يلي:

1-الضريبة على أرباح الشركات: تجلت الحوافز الممنوحة لهذا القطاع بخصوص هذه الضريبة في:

- استفادة المؤسسات السياحية المحدثة من قبل المقاولين الوطنين أو الأجانب، وشركات الاقتصاد المختلطة الناشطة في القطاع السياحي، من إعفاء لمدة 10 سنوات مع استثناء وكالات السياحة والأسفار؛

- استفادة وكالة السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة من إعفاء لمدة 3سنوات اعتبارا من تاريخ بداية النشاط؛[1]

- الخضوع للمعدل 19% بدلا من المعدل 25 % دون أن يشمل وكالات السياحية والأسفار، قبل أن يتم إخضاع مؤسسات هذا القطاع للمعدل 23% بدلا من 26 %بداية من سنة 2015.[2]

[1]- Loi 10/13 du 29 décembre 2010 pourtant loi de finances pour 2011, Art10.

[2]- الحواس زواق، **فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 308.

2- الرسم على القيمة المضافة: تمثلت الحوافز الممنوحة للقطاع في تطبيق المعدل المحفض على القيمة المضافة بصفة مؤقتة والى غاية 31 ديسمبر 2019 على خدمات الأنشطة السياحية والفندقة والإطعام المصنف وتأجير سيارات النقل السياحي.

3- الرسم على النشاط المهني: تجلت الحوافز الممنوحة في إعفاء المبالغ المحققة بالعملة الصعبة من النشاطات السياحية والحموية والإطعام المصنف والأسفار من هذه الضريبة.

4- حقوق التسجيل: تمثلت الحوافز الممنوحة في إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في هذا القطاع وعقود رفع رأس مالها.

لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية القيام باستثمارات الشركات ذات الصلة بالسياحة والفنادق المصنفة في إطار أحكام المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بالتطوير الاستثمار.

إضافة إلى المزايا السابقة يمكن الاستفادة من المعدل المخفض الرسوم الجمركية لفترة مؤقتة ثابتة حتى 2014/12/31، عن جمركة الأثاث والمعدلات غير المصنفة محليا التي تدخل في نطاق عمليات تحديث وترقية المرافق الفندقية، وقد مدد من أجل الاستفادة إلى 2019/12/31.[1]

[1]- Loi 10/14 du 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015، Art 78.

- الحواس زواق، **فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 308.

ثانيا. قطاع الحرف التقليدية: يستفيد هذا القطاع من مجموعة من الحوافز الضريبية شملت:

1-الضريبة على القيمة المضافة: تمثلت حوافز القطاع بخصوص هذه الضريبة في الآتي:

- تطبيق الرسم على القيمة المضافة على أساس المعدل المخفض بالنسبة للمنتجات الحرف التقليدية؛

- إعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشره في إنجاز الاستثمارات المخصصة للأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة.

2-الضرائب الأخرى: تمثلت الحوافز بخصوص هذه الضرائب في:

- الإعفاء لمدة عشرة سنوات 10 من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين التقليدين الممارسين لنشاط حرفي فني؛[1]

- الإعفاء الكلي للإيرادات المحققة من طرف الحرفيين التقليديون من الضريبة الجزافية الوحيدة؛

- إعفاء الحرفيون التقليديون من الرسم على النشاط المهني.[2]

[1]- Code des impôts directs et taxes assimilée, Art13-2.
[2]- Loi de finances pour 2011،Op.cit, Art10.

المبحث الثاني: أثر مساهمة الحوافز الضريبية على تطوير الاستثمار السياحي في إطار وكالة تطوير الاستثمار 2002-2016.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على الآثار التي أحدثتها الحوافز الضريبية في مجال ترقية الاستثمار السياحي في إطار وكالة تطوير الاستثمار.

المطلب الأول: مساهمة الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار السياحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لقد عرفت هذه المساهمة الوضعية التالية:

الفرع الأول: تطور المشاريع السياحية في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة 2002-2016

عرفت حصيلة المشاريع السياحية المصرح بإحداثها في إطار الوكالة منذ إحداثها وإلى غاية نهاية 2016 الوضعية التالية:

الجدول (1): تطور المشاريع السياحية المحدثة في اطار وكالة تطوير الاستثمار في (الفترة 2002-2016) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

عدد المشاريع المصرح بها	القيمة(مليون دينار جزائري)	مناصب الشغل المحدثة
1018	974.396	62.069

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار في www.andi.dz

تاريخ الاطلاع 2018/04/15.

تظهر معطيات الجدول تواضع المشاريع السياحية المصرح بإحداثها في إطار الوكالة من حيث العدد والحجم بالنظر إلى حزمة الحوافز الضريبة العامة الممنوحة لهذه المشاريع والفترة الزمنية الطويلة نسبيا.[1]

وكان نصيب الاستثمارات الأجنبة من هذه المشاريع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2): المشاريع الاستثمارية السياحية الأجنبية المحدثة في إطار Andi للفترة (2002-2016) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

عدد المشاريع المصرح بإحداثها	القيمة (مليون دينار جزائري)	مناصف أشغل المحدثة
14	**113.772**	**6.309**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار في www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2018/04/15.

تبرز معطيات الجدول الحصيلة المتواضعة جدا للاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي على الرغم من الحوافز الضريبة الممنوحة لهذا القطاع.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية لتطور الاستثمار السياحي في إطار وكالة تطوير الاستثمار في الفترة 2002- 2016.

بالنظر إلى المرحلة التي تمر بها الجزائر والطبيعة الريعية لاقتصادها، فإن القطاع السياحي يعد من القطاعات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري وتسريع عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن التبعية لبرميل النفط، وبالرجوع إلى إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار منذ نشأتها نجد أن أهمية النسبة للاستثمار في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى قد عرفت الوضعية المبنية في الجدول الموالي:[2]

[1]- الحواس زواق ومن معه، **فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

الجدول (3): توزيع المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016) **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

قطاع النشاط	المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)	
	العدد	النسبة%	المبلغ	النسبة%
الزراعة	1.316	2.06	222.790	1.74
البناء، الأشغال العمومية والسكن والري	1.389	17.85	1.310.896	10.24
الصناعة	11.256	17.64	7.411.469	57.90
الصحة	935	1.47	171.948	1.34
النقل	31.097	48.74	1.095.948	8.56
السياحة	1.018	1.60	974.396	7.61
الخدمات	6.786	10.64	1.169.895	9.14
التجارة	2	0.00	10.914	0.09
الاتصالات	5	0.01	432.578	3.38
المجموع	63.804	100	12.800.834	100

المصدر: تم إعداد بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار في: www.andi.dz بتاريخ 2018/04/15.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل (2): توزيع المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2016).

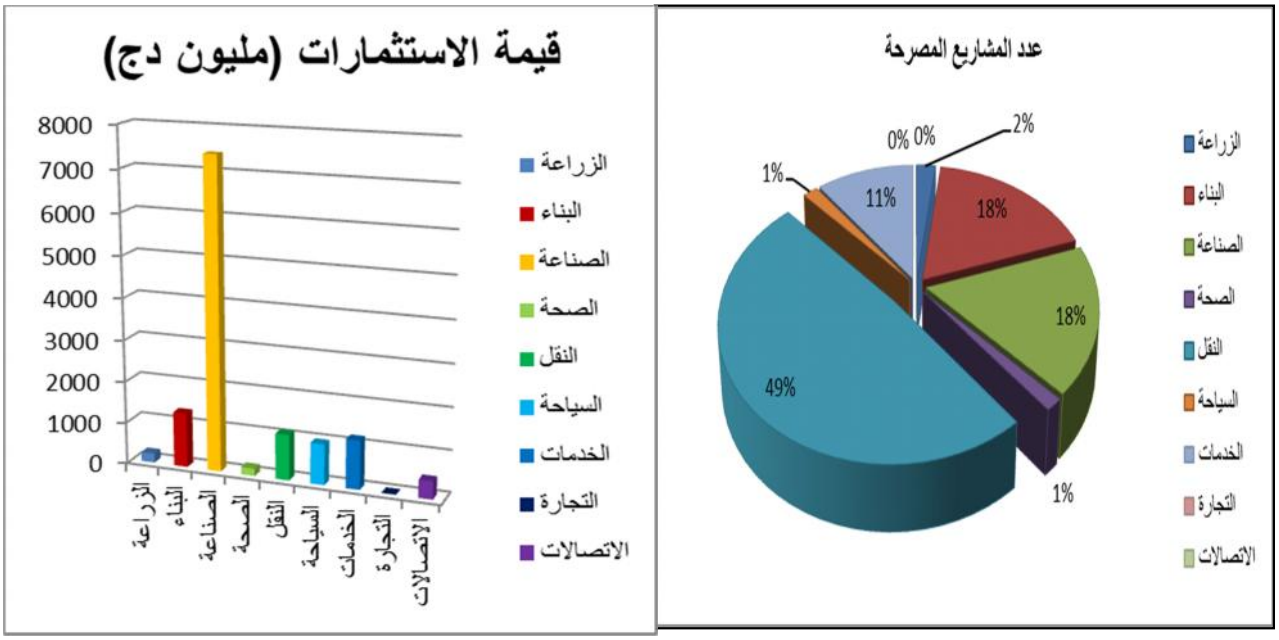

المصدر: تم إعداد الشكل من خلال معطيات الجدول (3).

من خلال معطيات الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن قطاع النقل استقطب غالبية المشاريع الاستثمارية وبنسبة 48.74 % من الاستثمارات الكلية من العدد الإجمالي للمشاريع في حين لم تتجاوز قيمة استثماراته بنسبة 8.56% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، في الوقت الذي لم تتجاوز الاستثمارات في القطاع السياحي نسبة 1.60 من إجمالي عدد المشاريع وبنسبة 7.61 %من قيمتها، وهي نتيجة طبيعية لسياسة التحفيز الضريبي المنتهجة، في اطار هذه الوكالة، التي اعتمدت أساسا على الإجازة الضريبية دون تميز بين القطاعات الاقتصادية، إذ تتميز هذه الإدارة بالقدرة على اجتذاب المشاريع الاستثمارية سريعة دوران رأس المال.[1]

[1]- الحواس زواق ومن معه، **فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 12-13.

أما عن توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في اطار الوكالة فقد عرفت الوضعية التالية:

الجدول (4): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المحدثة في اطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002- 2016). **(الوحدة: مليون دينار جزائري)**

قطاع النشاط	المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)	
	العدد	النسبة(%)	المبلغ	النسبة(%)
الزراعة	14	1.70	4.373	0.20
البنـــاء، الأشـــغال العموميـــة والسكن والري	137	16.67	77.661	3.50
الصناعة	495	60.22	1.783.922	80.48
الصحة	6	0.73	13.572	0.61
النقل	25	3.04	14.820	0.67
السياحة	14	1.70	113.772	5.13
الخدمات	130	15.82	119.139	5.37
الاتصالات	1	0.12	89.441	4.03
المجموع	822	100	2.216.699	100

المصدر: تم إعداد بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار في: www.andi.dz بتاريخ 2018/04/15.

ويمكن إبراز هذا التوزيع بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل (3): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المحدثة في إطار Andi حسب قطاع النشاط للفترة (2002- 2016).

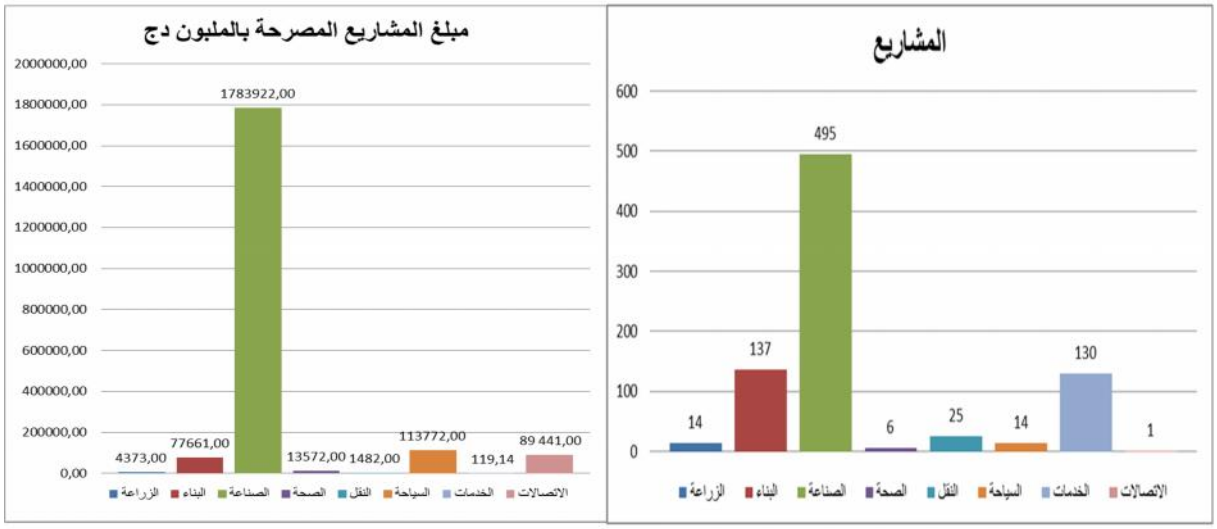

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول (4).

الملاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن نصيب القطاع السياحي قد بلغ نسبة 1.70% فقط من عدد المشاريع المصرح بأحداثها في إطار الوكالة كما أن قيمة هذه الاستثمارات لم تتجاوز نسبة 5.13% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية، وقيمة هذه الاستثمارات لا يمكنها تحقيق مردود اقتصادي يكون في مستوى، ما تم منحه من الحوافز الضريبة لهذا القطاع.[1]

[1] – الحواس زواق ومن معه، **فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثالث: أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل.

عرفت حصيلة مناصب الشغل المصرح بإحداثها من خلال المشاريع الاستثمارية السياحية الوضعية التالية:

الجدول (5): أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016. **(الوحدة: عامل)**

قطاع النشاط	المشاريع		مناصب الشغل المحدثة	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الزراعة	1.316	2,06	53.445	4,69
البناء، الأشغال العمومية والسكن والري	11.389	17,85	246.138	21,62
الصناعة	11.256	17,64	466.478	40,97
الصحة	935	1,47	22.478	1,97
النقل	31.097	48,74	162.976	14,32
السياحة	1.018	1,60	62.069	5,45
الخدمات	6.786	10,64	116.476	10,23
التجارة	2	0,00	4.100	0,36
الاتصالات	5	0,01	4.348	0,38
المجموع	63.804	100	1.138.412	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار www.andi.dz بتاريخ 2018/04/15.

ويمكن توضيح هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل (4): أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016.

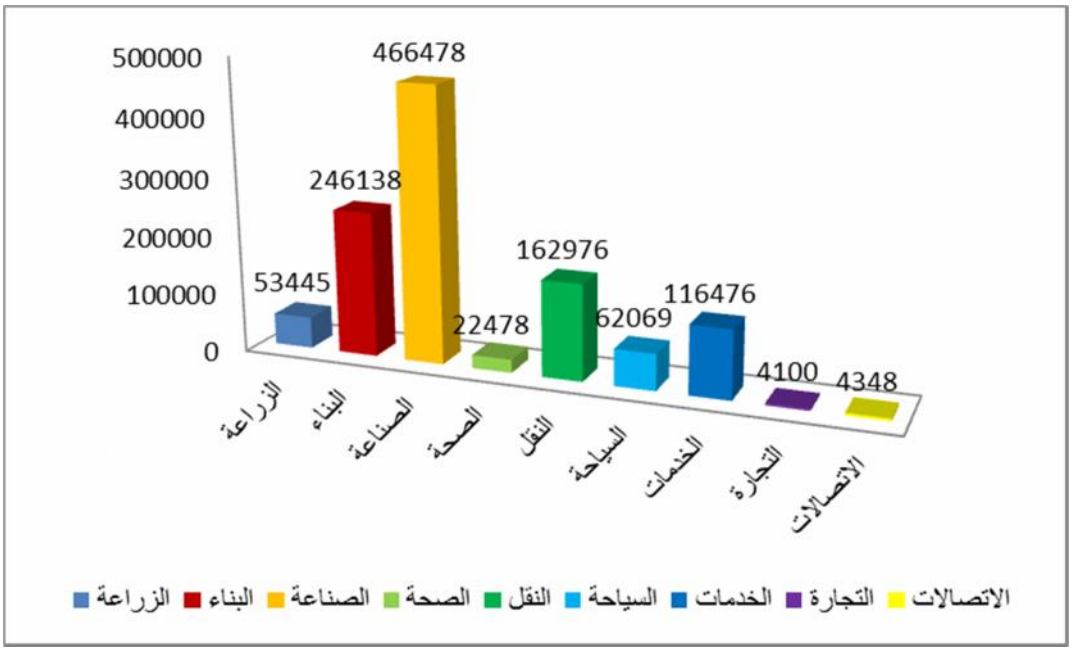

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول (05).

من خلال الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن إجمالي المشاريع المصرح بها بكافة القطاعات الاقتصادية من 2002الى غاية 2016 بلغت 63.804 مشروع اغلبها من نصيب قطاع النقل48,74 %ثم يليه البناء 17,85% والصناعة 17,64 % أما نصيب القطاع السياحي من الإجمالي بلغ 1.018 مشروع بنسبة 1,60% من المجموع ومناصب الشغل المتوقعة قدرت 62.069 منصب أي 5,45% من مجموع المناصب مما يوضح أن حجم الاستثمار السياحي ما زال ضعيفا جدا ولم يرق إلى المستوى مقارنة بأهمية هذا القطاع والإمكانيات المتاحة.

أما عن مساهمة الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى فقد عرف الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول (6): أهمية مساهمة الاستثمارات السياحية الأجنبية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016.

قطاع النشاط	المشاريع		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الزراعة	14	1,70	618	0,52
البناء، الأشغال العمومية والسكن والري	137	16,67	23.40	19,28
الصناعة	495	60,22	70.793	59,23
الصحة	6	0,73	2.196	1,84
النقل	25	3,04	1.727	1,44
السياحة	14	1,70	6.309	5,28
الخدمات	130	15,82	13.342	11,16
الاتصالات	1	0,12	1.500	1,25
المجموع	822	100	119.525	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات وكالة تطوير الاستثمار فيwww.andi.dz بتاريخ 15.4.2018

يمكن عرض هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل (5): أهمية مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل في إطار ANDI مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة 2002 – 2016.

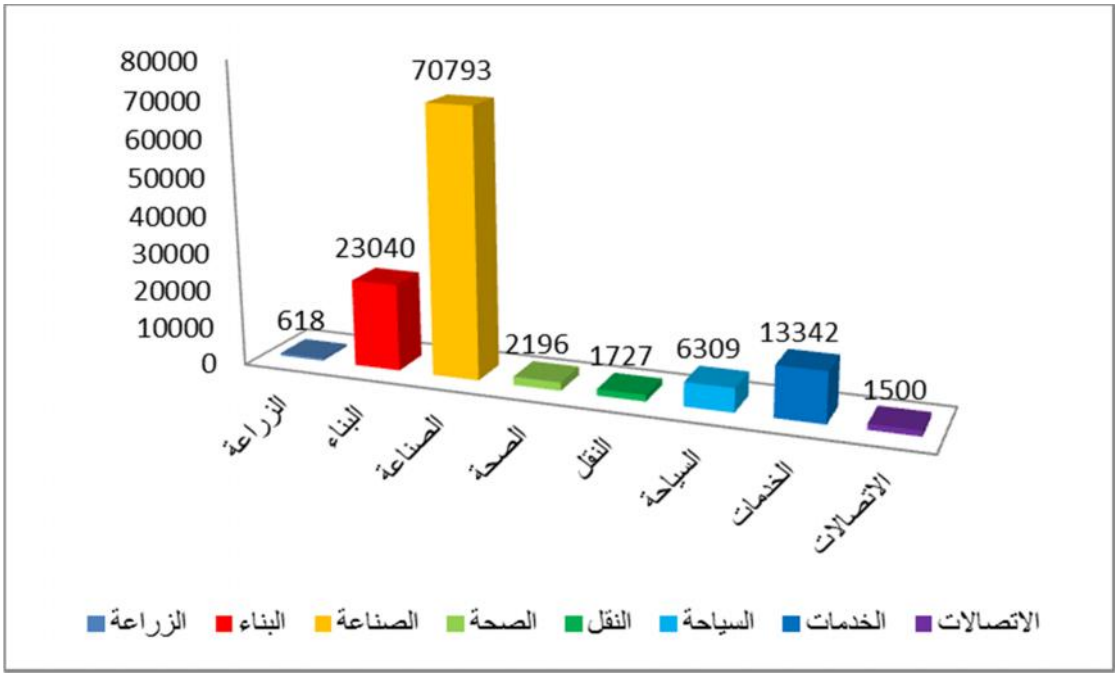

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول (6).

يتضح من خلال الجدول والتمثيل البياني أن نصيب السياحة من المشاريع الأجنبية المصرح بإحداثها في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تتعدى 1,70% من عدد المشاريع أما نصيب القطاع السياحي من الإجمالي بلغ 6.309 بنسبة 5,28 % من مجموع مناصب الشغل، مما يوضح ضعف مساهمة النشاط السياحي في التشغيل، كما يوضع أن المستثمرين الأجانب لا يسعون إلى الاستثمار في المجال السياحي بسبب ضعف تنافسية القطاع السياحي.

إن الضعف في الاستثمار السياحي في الجزائر جعلها في مراتب متأخرة جدا عربيا ودوليا وهذا ما تبرزه معطيات الجدول الموالي:

الجدول (7): ترتيب الدول العربية في تقارير تنافسية السياحة والسفر في الفترة 2009-2015.

الدول	2009		2011		2013		2015	
	دوليا133	عربيا14	دوليا139	عربيا15	دوليا142	عربيا13	دوليا141	عربيا14
الإمارات العربية المتحدة	33	1	30	1	28	1	24	1
قطر	37	2	42	3	41	2	43	2
البحرين	41	3	40	2	55	3	60	3
المغرب	75	9	78	10	71	8	62	4
السعودية	71	8	62	6	62	6	64	5
سلطة عمان	68	7	61	5	57	4	65	6
الأردن	54	5	64	7	60	5	77	7
تونس	44	4	47	4	–	–	79	8
مصر	64	6	75	9	85	9	83	9
لبنان	–	–	70	8	69	7	94	10
الكويت	95	11	95	11	101	10	103	11
الجزائر	113	13	115	13	132	11	123	12
موريتانيا	127	14	136	15	134	13	137	13
اليمن	–	–	–	–	133	12	138	14

المصدر: الحواس زواق ومن معه، **فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر**، ملتقى آليات تفعيل الاستثمار ودوره في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي بريكة، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص16.

يتضح من خلال معطيات الجدول ضعف تنافسية الجزائر في المجال السياحي حتى على المستوى العربي على الرغم من القدرات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر والإمكانيات الهائلة من موارد طبيعية وغيرها وهذا ما يدل على إهمال الدولة لهذا القطاع.

المطلب الثاني: تطور الهياكل السياحية في الجزائر.

بعد الجهود المبذولة لترقية الاستثمار السياحي شهد القطاع تطورا ملحوظا سواء من حيث حجم الإمكانيات والطاقات السياحية المتوفرة أم من ناحية عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهذا بفضل البرامج التي سطرتها الدولة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء.

عرفت طاقات الإيواء التطورات التالية:

الجدول (8): تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة في الجزائر للفترة (2001-2013).

السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسرة	معدل شغل الأسرة %	السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسرة	معدل شغل الأسرة %
2001	927	72485	41.0	**2008**	1147	85876	68.0
2002	935	73548	42.0	**2009**	1151	86383	69.2
2003	1042	77473	58.4	**2010**	1152	92377	82.2
2004	1057	82034	67.5	**2011**	1184	92737	70.0
2005	1105	83895	67.3	**2012**	1208	94235	72.4
2006	1134	84869	68.2	**2013**	1324	112870	79.3
2007	1140	85000	67.0				

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 161.

يمكن تمثيل المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل (6): تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة في الجزائر للفترة (2001-2013).

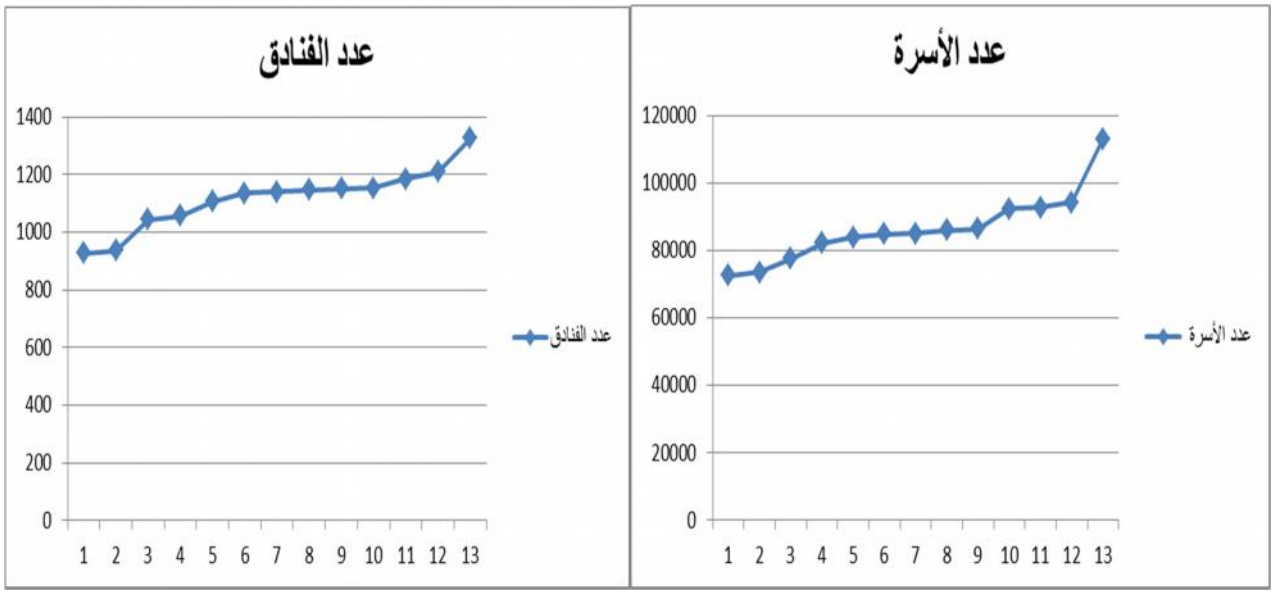

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (8).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن عدد الفنادق وعدد الأسرة في زيادة مستمرة خاصة سنة 2010 حيث بلغ معدل تشغيل الأسرة 82.2 %، ليتراجع بعدها في السنوات الأخيرة حيث بلغ في 2013 معدل شغل الأسرة 79.3 %، وارتفع في عدد الأسرة إلى 112870 وعدد الفنادق إلى 1324 فندق، ولكن رغم هذه الزيادة في المستويات الثلاث إلا أنها تبقى بعيدة نوعا ما عن المعدل الأمثل لاستغلال طاقات الإيواء (الأسرة) في الفنادق.

أما عن توزيع الفنادق حسب تصنيفها فقد عرف الوضعية التالية:

الجدول (9): توزيع الفنادق حسب التصنيف في الفترة (2001-2011).

التصنيف / السنوات	بدون تصنيف	1 نجمة	2 نجمة	3 نجمة	4 نجمة	المجموع
2001	724	43	62	67	20	927
2002	729	47	68	69	20	935
2003	800	53	68	74	34	1042
2004	851	42	62	67	22	1057
2005	867	57	69	76	23	1105
2006	670	97	155	145	54	1134
2007	674	97	157	145	54	1146
2008	680	99	160	142	53	1147
2009	680	10	148	152	57	1151
2010	893	58	72	77	39	1152
2011	915	58	72	60	64	1184

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 159.

الملاحظ من خلال أرقام الجدول أن الفنادق بجميع تصنيفاتها عرفت زيادة في جميع السنوات من 2001 إلى 2011. فالفنادق المصنفة عرفت زيادة غير منتظمة، أما الفنادق بدون تصنيف فعرفت زيادة كبيرة، وبالرغم من الزيادات المعتبرة إلا أن نمو قطاع الفنادق في السياحة يبقى ضعيفا ولم يرتقي إلى المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والتي لم تستغل بالشكل الأمثل.

الفرع الثاني: تطور عدد السياح في الجزائر .

تشير التقارير إلى أن حصة الجزائر في السياحة الدولية لا تزال جد ضعيفة مثل ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (10) : تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (2001-2013).

السنـــة	عدد السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجمـــوع
2001	175528	705187	880715
2002	196648	735915	932144
2003	251145	861737	988060
2004	304914	865157	1112518
2005	368562	831438	1200000
2006	420000	980000	1400000
2007	570189	1169802	1740000
2008	557000	1215000	1772000
2009	655810	125509	1911506
2010	654987	1415509	2070496
2011	901642	1493245	2394887
2012	926850	1674932	2601782
2013	964000	1768216	2732216
2014*	940125	1361248	2301373

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 163.

***المصدر**: عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، 2014-2015، ص 217.

يمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل (7): تطور عدد السياح في الجزائر للفترة (2001-2013).

المصدر: تم إعداد الشكل وفقا لمعطيات الجدول (10).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن عدد سياح الأجانب في زيادة معتبرة خلال الفترة 2001 إلى 2013 وعرف أيضا الجزائريون المقيمون في الخارج زيادة مستمرة خلال السنوات (2001-2013).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار السياحي في الجزائر.

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي في الجزائر.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر.

أولت الجزائر اهتماما معتبرا لقطاع السياحة باعتباره احد القطاعات التنموية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو إيجابية، ويمكن قياس الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:

أولا. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: تتضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	القيمة (مليون دج)	المساهمة %
2001	67633.8	1.6
2002	72364.37	1.6
2003	89289.45	1.7
2004	110684.1	1.8
2005	128553.73	1.7
2006	86716.68	1.02
2007	158999.06	1.7
2008	226395.92	2.05
2009	229264.58	2.3
2010	347755.35	2.9
2011	393890.36	2.7
2012	320932.22	1.98
2013	432739.61	2.6
***2014**	-	3.26
***2015**	-	3.54

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص185.

***المصدر**: بوحفص حاكي ومن معه، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب ، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 30جوان 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ص 250.

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل (8): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

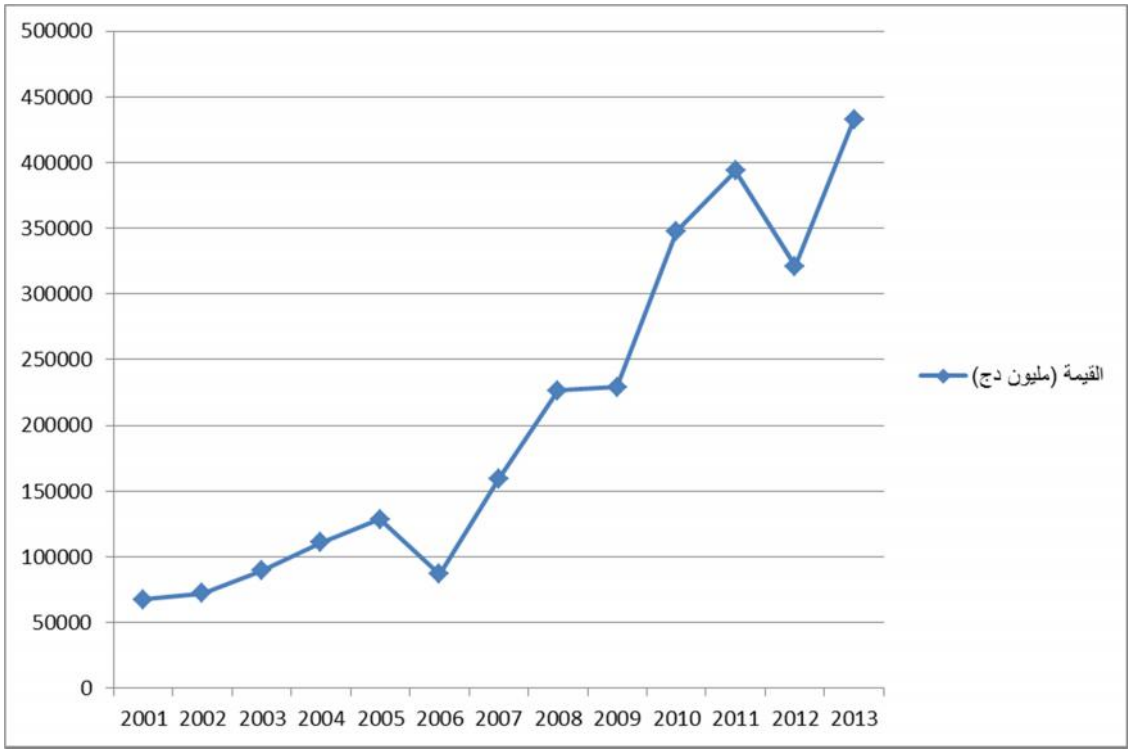

المصدر: تم إعداد الشكل وفقا لمعطيات الجدول (11).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز 3.54 % كحد أقصى خلال الفترة وكانت هذه المساهمة في أدنى مستوى سنة 2006 بنسبة 1.02 نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات بسب ارتفاع أسعار البترول. ويعود ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال واعتماد الدولة على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وبوتيرة أسرع. كما سجلت النسبة نمو إيجابيا سنتي 2015 و2014.

ثانيا. مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات:

الجدول (12): تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي للفترة (2005-2013).

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الخدمات			الأسفار		
	الإيرادات	النفقات	الرصيد	الإيرادات	النفقات	الرصيد
2005	2505.5	4221.5	1715	184.3	287.1	12.8-
2006	2884.4	5871.2	3286.8-	241.2	325.6	84.4.
2007	2837.7	6930.4	4092.7-	218.9	376.7	157.8-
2008	3487.1	11075.9	7588.8-	324.5	468.6	144.1-
2009	2986.6	1168.1	8694.5-	266.4	456.6	190.2-
2010	3613	11856.1	8243.1-	219.1	574.3	355.2-
2011	3909.8	11972.2	8062.4	208.3	501.7	293.3-
2012	4205.6	12165	7959.4-	254.6	543.2	288.6-
2013	4512.1	15326.2	10814.1-	321.7	532.5	210.8-

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص187.

الشكل (8): تطور ميزان المدفوعات في القطاع السياحي للفترة (2005-2013).

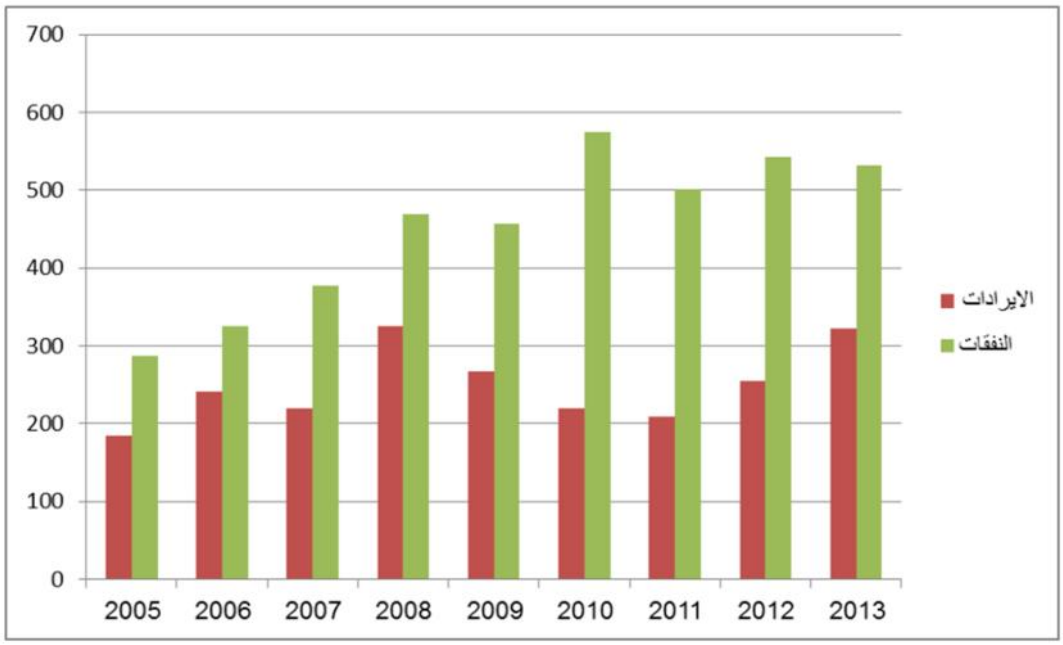

المصدر: تم إعداد الشكل وفقا لمعطيات الجدول (12).

حسب الإحصائيات المسجلة فقد بلغت إيرادات السياحة في ميزان المدفوعات سنة 2005 حوالي 2505.6 مليون دولار من الخدمات و184.3 مليون دولار من الأسفار وفي سنة 2007 وصلت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات حوالي 2837.1 مليون دولار من الخدمات و218.9 مليون دولار من الأسفار لتبلغ في سنة 2013 مقدار 4512.1 مليون دولار من الخدمات مقابل 321.7 مليون دولار من الأسفار أما النفقات السياحية في ميزان المدفوعات فكانت أكبر بكثير من الإيرادات، مما يعكس العجز المتتالي لميزان المدفوعات في قطاع السياحة، ولمزيد من التوضيح الجدول التالي يبين في قطاع الإيرادات والنفقات لميزان المدفوعات الخاصة بقطاع السياحة.

ثالثا. مساهمة السياحة في الصادرات: على الرغم من المقدرات السياحة التي تتوفر عليها الجزائر نجد أن نسبة مساهمة إيرادات القطاع السياحي في الصادرات الوطنية تعد جد ضعيفة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (13) نسبة مساهمة السياحة في الصادرات (2005-2013).

(الوحدة: %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة السياحة في الصادرات %	0.98	0.69	0.52	0.58	0.79	1.12	1.86	2.23	2.56

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 189.

الملاحظ من خلال القيم المسجلة في الجدول أن نسبة مساهمة السياحة في الصادرات تبقى ضعيفة بالرغم من تطورها إلا أنها لم تتجاوز نسبة 2.56 في سنة 2013، وإذا ما قورنت بدول الجوار مثل تونس المغرب فإننا نجدها جد ضعيفة، وتعود الأسباب الاقتصادية التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر إلى:

- سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح؛
- ضعف المنتج السياحي بالجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك سياح الأجانب.

إن ضعف أداء القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال ويعود ذلك إلى طبيعة النموذج الاقتصادي القائم على الطلب وعلى إستراتيجية الصناعات المصنعة، كجوهر لعملية تسريع التنمية الاقتصادية وذلك عكس كثير من الدول المجاورة كالمغرب وتونس التي أعطت أولوية للقطاع ضمن مخططات التنمية وتحسين ميزاتها التنافسية في هذا القطاع على المستوى الدولي، والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في بعض الدول المغاربية:

الجدول (14): المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في معدل التنمية الاقتصادية مقارنة بين الجزائر – تونس – المغرب للفترة 2014-2015.

(الوحدة: %)

البلد / السنة	الجزائر		المغرب		تونس	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الناتج المباشر في التنمية الاقتصادية	-4.32	11.03	2.91	-0.12	5.47	-22.14

المصدر: بوحفص حاكي ومن معه، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 30جوان 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ص 251.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر يقل عن دول الجوار، وهذا راجع إلى عدم تنمية هذا القطاع واهتمام الدولة بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي عكس دول الجوار التي أعطته أهمية كبيرة.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للاستثمار السياحي في الجزائر.

تعتبر السياحة واحدة من أهم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة حيث يعتبر معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى، ومن هنا سنحاول قياس الآثار الاجتماعية للسياحة من خلال مؤشرين مهمين هما التشغيل والمستوى المعيشي:

أولا. مساهمة السياحة في التشغيل: عرفت تطورات القوى العاملة في القطاع السياحي الوضعية التالية:

الجدول (15): تطور القوى العاملة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة (2001-2015). **(الوحدة: ألف عامل)**

السنوات	المساهمة في التشغيل		السنوات	المساهمة في التشغيل	
	العاملين المباشرين	إجمالي العاملين		العاملين المباشرين	إجمالي العاملين
2001	166.3	338.3	**2009**	**269.2**	**593.2**
2002	180.5	379.3	**2010**	**254.1**	**539.4**
2003	180.4	02.84	**2011**	**266.6**	**535.4**
2004	227.5	518.1	**2012**	**292.2**	**583**
2005	258.9	528	**2013**	**321.4**	**634.5**
2006	239	576.3	**2014**	**305.9**	**604.4**
2007	225.4	546.2	**2015**	**327.3**	**628.3**
2008	227.7	515			

المصدر: محمد يدو ومن معه، نظام المعلومات كآلية لترويج الخدمات السياحية – دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000-2015) مجلة دولية علمية محكمة، العدد 30، جوان 2017، جامعة الأغواط، ص274.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن العمالة في القطاع السياحي في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خاصة في سنة 2013 مع تسجيلها تراجعا سنتي 2014 و2015 إلى 305.91 و327.31 ألف عامل على التوالي. وترجع هذه الزيادة في عدد العمال إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع قطاع السياحة من خلال المزايا المالية والضريبية المشجعة على بناء فنادق والمركبات السياحية الجديدة. لكن بالرغم من هذا النمو المسجل تبقى مساهمة قطاع السياحة في التشغيل ضئيلة.

وإذا أجرينا مقارنة بين مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل في كل من الجزائر، تونس، المغرب. (2014-2015) نجد الوضعية التالية:

الجدول (16): مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب عمل مقارنة بين الجزائر تونس المغرب.

الدول	الجـــزائـــر		المغـــرب		تـــونـــس	
عدد العاملين (الوحدة: ألف عامل)	2014	2015	2014	2015	2014	2015
	305.91	327.31	757.69	731.53	233.54	185.29
المساهمة الإجمالية في العمالة %	5.57	5.68	15.89	15.65	14.05	11.52

المصدر: بوحفص حاكي ومن معه، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب ، مجلة دولية علمية محكمة، العدد 30جوان 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، ص 251.

إن نسبة حجم العمالة في القطاع السياحي في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا وضعيفا من حيث قدرته في توفير فرص العمل فهو لم يتجاوز نسبة 5.57 % في سنة 2014 في حين نجد أن القطاع يساهم في توظيف 14.05% في تونس و15.65 % في المغرب.

ثانيا. تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر: تؤثر السياحة بشكل مباشر على المستوى المعيشي لسكان البلدان السياحية إذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع التي ترتبط أنشطتها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن يم زيادة مستوى دخلهم الفردي، والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية(الإيرادات السياحية / مجموع السكان) في الجزائر.

الجدول (17): تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر في الفترة 2005- 2013. **(الوحدة: دولار أمريكي)**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الإرادات السياحية	5.60	6.43	6.30	8.66	7.50	6.8	5.70	6.80	4.40

المصدر: عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص192.

الملاحظ من خلال الجدول هو تدني متوسط نصيب الفرد من الإيرادات السياحية المحققة بالرغم من نموه في السنوات الأولى خاصة في سنة 2008 ليصل 8.66 دولار ليتراجع في السنوات الأخيرة تم يرتفع في سنة 2013 ليصل 8.40 دولار.

وتعود أسباب التدني المستمر لنصيب الفرد من الإيرادات السياحية إلى التهميش الدائم لقطاع السياحة واعتماد الدولة على قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إبراز دور التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر وترقيته وذلك من خلال استعراض مختلف التحفيزات الضريبية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكيف ساهمت هذه الحوافز في تطوير الاستثمار السياحي، وانعكاس ذلك على تطوير مؤشرات قطاع السياحة في الجزائر وبعض آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية من خلال فصلين، حيث تناول الفصل الأول التعريف بالسياحة والتحفيزات الضريبية من إعفاءات وتخفيضات، المقدمة في تنمية الاستثمار السياحي لما له من أهمية في تطوير الحركة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل ودعم الاقتصاد لأي دولة، بينما تناول الفصل الثاني دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أولا. النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1- **نتائج اختبار الفرضيات:** لقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ بخصوص الفرضية الأولى التي مضمونها أن التحفيزات الضريبية تعمل على تشجيع الاستثمار السياحي فقد تأكدت، إذ تبين من خلال الدراسة بأن التحفيزات الضريبية بأشكالها المختلفة لها اثر إيجابي في دعم الاستثمار السياحي، من خلال الوفر الضريبي الذي تحققه للمستثمر نتيجة استفادته من الحوافز وهو ما يشجعه على الاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ بخصوص الفرضية الثانية والتي رأت أن التحفيزات الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد ساهمت في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر، فقد تأكدت هي الأخرى كون أن الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار هذه الوكالة قد ساهمت في جذب بعض المشاريع الاستثمارية إلى القطاع السياحي لكن تبقى هذه المساهمة ضعيفة بسبب تواضع حجم المشاريع السياحية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ يعد القطاع السياحي من اهم القطاعات الاقتصادية التي يمكنها تطوير الاقتصاديات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.
- ✓ تشكل التحفيزات الضريبية بمختلف أشكالها إحدى أهم أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي.
- ✓ الاستثمار السياحي يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية وعلى المتغيرات الكلية من خلال اثره على الدخل وميزان المدفوعات والتشغيل، وبالتالي يؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بصفة خاصة، وتنمية الاقتصاد ككل بصفة عامة.
- ✓ تعتبر التحفيزات الضريبية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من اهم الآليات المنتهجة لتنمية الاستثمار السياحي في الجزائر .
- ✓ ضعف مساهمة التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار وتواضع حجم المشاريع الاستثمارية السياحية المحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ✓ ضعف مساهمة القطاع السياحي في تنويع الاقتصاد الوطني ويظهر ذلك من خلال ضعف مساهمة القطاع في الصادرات والناتج المحلي الخام والتشغيل.
- ✓ ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا، حيث احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول تنافسية السياحة والسفر وذلك راجع لنقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة منذ الاستقلال، وغياب إرادة سياسية حقيقية لبناء قطاع سياحي مستدام، وكذلك ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني.

3- الاقتراحات: انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة تطوير القطاع السياحي لظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها هذا القطاع والذي يعتبر بديلا لقطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد.
- إعطاء المزيد من الحوافز والتسهيلات المميزة للمستثمر في المشروعات السياحية المقترحة في الجزائر بغرض إنجاح هذه المشروعات.
- ترشيد عملية منح الحوافز بما يسمح بتشجيع الاستثمار السياحي.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في الدخل الوطني.
- إن دور الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي لم يبلغ هدفه ولم يأتي بثماره في الجزائر، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري، وتوجيه الحوافز نحو القطاع السياحي لما له من مزايا تنافسية.

4- آفاق الدراسة:

يمكن أن نقترح في ختام هذه الدراسة مجموعة من مشاريع البحوث المستقبلية ذات الصلة بالموضوع منها:

- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار السياحي.
- آليات تفعيل الحوافز الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي.

قائمة المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1) إبراهيم بالحمير، التسويق المفاهيم الأنواع المجالات، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
2) إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
3) بكر عوني عطية علي أبو ، التخطيط لموارد السياحية الرياضية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة لنشر، الإسكندرية، 2011.
4) بكر عوني عطية علي أبو ، التنظيم الدولي للسياحة الرياضية نحو إنشاء منظمة دولية مقترحة للسياحة الرياضية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 2012.
5) أحمد ماهر ومن معه، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
6) أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
7) أسعد حماد موسى أبو رمان، التسويق في صناعة السياحة والضيافة، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
8) إسماعيل الدباغ ومن معه، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الأولي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
9) إلياس سراب ومن معه، تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2002.
10) آمنة أو حجر، الجغرافيا السياحية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزع، عمان، الأردن، 2011.
11) إياد عبد الفتاح النسور، الأسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008.

12) بركات كامل النمر المهيرات، الجغرافيا السياحة الأقاليم السياحية في العالم، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

13) خالد مقابلة، صناعة السياحة في الأردن، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والطبع، الأردن، 2000.

14) رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15) زيد عبودي، فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، الطبعة الأولي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

16) زيد منير، الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

17) صفاء عبد الجبار الموسوي ومن معه، التقدم التقني في الصناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

18) عبد السلام أبو قحف، صناعة السياحية في مصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص65.

19) عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

20) علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي مدخل صناعة السياحة والصناعية والضيافة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

21) فؤاد أحمد البكري، الإعلام السياحي، دار النهضة الشرق، جامعة القاهرة ،2001.

22) فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

23) كمال درويش ومن معه، رؤية عصرية في الترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1993.

24) ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25) محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

26) محمد عبد الفتاح أحمد ومن معه، الجغرافيا السياحية المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، 2008-2009.

27) محمد عبيدات، تسويق سياحي مدخل سلوكي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000.

28) مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي, الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، للنشر، عمان الأردن، 1999.

29) مصطفى يوسف كافي، الأمن السياحي، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

30) منور أو سرير، ومن معه، جباية المؤسسات الشركة الجزائرية، بوداود الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

31) موفق عدنان ومن معه، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

32) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

33) هالة عبد الرحمان الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، دراسة في أنثروبولوجيا السياحة، الطبعة الثانية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، 1998.

34) هباس رجاء الحربي، التسويق السياحي في المنشآت السياحية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ثانيا- رسائل الدكتوراه:

1) عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعيقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزئر-03-،2012-2013.

2) عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي- أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016.

3) عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، 2014-2015.

ثالثا- مذكرات الماجستير والماستر:

1) حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011-2012.

2) حيزية هني ومن معها، معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر مخطط التهيئة السياحية 2025، دراسة نموذجية لولاية شلف، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2015-2016.

3) العربي تريكي، واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

4) لخضر يحي، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

5) محمد أمين طيبي، الضوابط القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

6) محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.

7) مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية أثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2012.

رابعا- المجلات:

1) الحواس زواق، الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16 لسنة 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2016.

2) الحواس زواق، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 15، 2016 .

3) خالد قاشي ومن معه، التدريب السياحي كوسيلة للتنمية كفاءة الموارد البشرية في القطاع السياحي، في مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد الثالث، أوت 2017.

4) رشيد سعداني، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، دراسة حاله الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جلالي بونعامة مليانة الجزائر، مجلد الثالث، العدد02، جوان2017.

5) عبد القادر بابا ومن معه، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة مستغانم، العدد 02، سبتمبر، 2017.

6) مبارك سلوس ومن معه، التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر، في مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد01، ديسمبر 2012.

7) محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2009،

8) مولود مليكاوي، الإنفاق واقع الحوكمة الجبائية للسياسة الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد 08، 2015.

9) أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، 2017.

خامسا- الملتقيات:

1) الحواس زواق ومن معه، فعالية السياسة الضريبية في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر، ملتقى آليات تفعيل الاستثمار ودوره في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي بريكة، يومي 06-07 ديسمبر 2017.
2) بوعلام ولهي، ومن معه، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، الجزائر 03- 07 أكتوبر 2004.

سادسا- القوانين والمراسيم:

1) الجزائر، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 06 الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.
2) الجزائر، رئاسة الحكومة المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمحدد لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المادة 10.
3) الجزائر، وزارة الصناعة، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ أوت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، المادة 12.
4) المرسوم التنفيذي 13- 207 المؤرخ في 5 جوان 2013 المحدد الشروط والكيفيات ومنح مزايا الاستغلال بعنوان النظام العام للاستثمار، المادة 10.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Code des impôts directs et taxes assimilée.
2) Jean Pierre et Michel Balfet, Management du tourisme, 2éme Edition Pearson Education, France, 2007.
3) Loi 10/13 du 29 décembre 2010 pourtant loi de finances pour 2011.
4) Loi 10/14 du 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015.

III. المراجع الإلكترونية:

1) الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الموقع www.andi.dz ، 2018/04/15

تم بحمد الله

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التحفيزات الضريبية في تنمية الاستثمار السيـــاحي في الجزائر نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا القطاع، من خلال دوره في جذب رؤوس الأموال من العملات الصعبة ورؤوس الأموال الاستثمــارية الضخمة وتحقيق الفــائض والموازنة في ميزان المدفوعات، كما تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في زيادة الدخل السياحي وقد قدمت الجزائر جملة من الحوافز الضريبية لتنمية هذا القطاع في إطار وكالة تطوير الاستثمار (ANDI).

وقد توصلت الدرلسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت جملة من الاقتراحات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، التحفيزات الضريبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract:

This study aims at clarifying the role of tax incentives in the development of tourism investment in Algeria because of the great importance possessed by this sector, through its role in attracting capital from hard currency and large investment capital and achieving surplus and balance in the balance of payments,

Tourism investments contribute also to supporting the economy of any country through the provision of new employment opportunities that contribute to increasing tourism income. Algeria has provided a number of tax incentives for the development of this sector within the framework of the Investment Development Agency (ANDI).

The study reached a set of results and made a number of suggestions.

Keywords: tourism, tourism investment, tax incentives, national investment development agency.